حاول الرئيس الفلسطيني محمود عباس إبعاد مسار المصالحة بين «فتح» و«حماس» عن مسار عودة التنسيق مع الاحتلال، في الوقت الذي كانت الأمم المتحدة تنتصر لفلسطين، عبر الموافقة على قرارين يؤكّدان سيادة فلسطين وأهالي الجولان على مواردهما الطبيعية، ويؤيّدان حقّ الفلسطينيين بتقرير المصير

ارتدادات إعادة التنسيق مع الاحتلال

اجتماع لقيادة «حماس»... وعباس يدعو لعدم تأثر مسار الشراكة بالتحولات

من المواجهات مع جنود الاحتلال في الضفة أمس (نضال الشيبة/الأناضول)

للحديث تتمة...

إفلاس سياسي بامتياز

نضال محمد وتد

بتغريدة على تويتر زف مسؤول «هيئة الشؤون المدنية» حسين الشيخ نبأ عودة التنسيق الأمني بين السلطة الفلسطينية وبين دولة الاحتلال، ردأ على رسالة من مسؤول عسكري في وزارة الأمن الإسرائيلية، الميجر جنرال كميل أبو ركن. بنفس هذه «البساطة» وربما الأصح أن نقول «الصلافة»، التي تعاملت فيها دولة الاحتلال مع السلطة الفلسطينية من خلال كتاب لمسؤول عسكري إسرائيلي يوجه لمسؤول مدني فلسطيني، تعاملت السلطة الفلسطينية، في قضية سياسية ووطنية من الدرجة الأولى مع شعبها، بدون أن ترى السلطة ورئيسها، حاجة أو واجب مصارحة شعبها الرازح تحت الاحتلال، بقرارها، بشكل لائق. أثبتت السلطة الفلسطينية من جديد، أن تقديسها للتنسيق الأمني، يفوق قدسية قضية الشعب الفلسطيني وشهدائه وأسراه، ويفوق قدسية الوحدة الوطنية والشراكة الوطنية في الوطن، بل إن الوحدة الوطنية والوصول إليها، ليسا أكثر من ورقة مساومة لا غير.

صحيح أن نوايا السلطة بالعودة للتنسيق باتت مفضوحة في الأسبوعين الأخيرين (الكثرة ما نشرت عنها الصحف الإسرائيلية بالذات)، كبادرة حسن نية تجاه إدارة الرئيس الأميركي المنتخب جو بايدن، إلا أن كتاب الرد، الذي حوله الشيخ في تغريداته اللاحقة إلى دليل انتصارات، يبين أن النية كانت مبيتة وجاهزة منذ شهر أكتوبر/تشرين الأول، قبل الانتخابات الأميركية بشهر كامل، مما يشي بأن الإعلان عن الخطوة لم يكن بفعل «الانتصارات» الوهمية التي يحاول الشيخ نسبها لجهود الرئيس محمود عباس، بقدر ما هو نتيجة توقيت اختارته حكومة الاحتلال، للرد على استيضاحات طلبتها السلطة الفلسطينية نفسها من منسق أنشطة الحكوم الاحتلال. هذه الخطة التي تعاملت فيها السلطة الفلسطينية مع قضية بهذا الحجم تعكس حجم الإفلاس السياسي لسلطة باتت منقطعة كلياً عن هموم شعبها، وعن إرادته وحقه بالتحرر من نير الاحتلال. كما تعكس إفلاساً وطنياً لا يقل خطورة، يتمثل بتفضيل التنسيق مع دولة الاحتلال على الوحدة الوطنية مع أبناء الشعب الواحد في الوطن المحتل. لا يترك هذا القرار البائس في ظروف إعلانه وشكل هذا الإعلان، في أوج مفاوضات مصالحة في القاهرة، شيئاً من المصداقية للسلطة الفلسطينية، كما لا يترك لها، أي شرعية وطنية بعد أن ضربت محادثات الوحدة، ربما لسد الطريق أمام الوصول لانتخابات ديمقراطية تدرك قيادات السلطة أنها كانت ستطيح بها من الحكم وتمنح الشعب الفلسطيني أملاً بالتخلص من سلطة لا يهمها إلا البقاء في الحكم.

رام الله، نيويورك ـ **العربي الجديد**

لم يكد وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو ينهي زيارته إلى إسرائيل، مقدماً مجموعة من الهدايا إلى الاحتلال، خصوصاً بعد أن كان أول وزير خارجية أميركي يزور مستوطنة في الضفة الغربية المحتلة وقبل أن ينتقل إلى الجولان المحتل أول من أمس، حتى بدأت تداعيات جولته التي تزامنت مع إعادة السلطة الفلسطينية رسمياً التنسيق الأمني والمدني مع إسرائيل، تتردد أصداؤها في الداخل الفلسطيني، خصوصاً بعد الهجوم الذي شنه عضو اللجنة المركزية لحركة «فتح» ورئيس هيئة الشؤون المدنية الفلسطينية حسين الشيخ، على منتقدي إعلان عودة العلاقات مع الاحتلال الإسرائيلي، فيما تعد حركة «حماس» لاجتماع خاص لقياداتها لدراسة التطورات. وجاءت هذه التطورات في وقت كشفت وسائل إعلام إسرائيلية، عن تواصل جهات رسمية إماراتية مع سماسرة عقارات في إسرائيل، لإيجاد عقارات فخمة لسفارتها وبعثتها الدبلوماسية، إضافة إلى منزل فاخر لسفير أبوظبي في تل أبيب، الذي ستعينه لاحقاً.

وفي رد سريع على مواقف بومبيو بشأن المستوطنات في الضفة الغربية المحتلة والجولان السوري المحتل، أقرت لجنتان في الأمم المتحدة مساء أول أمس بالأغلبية قرارين يؤكدان سيادة فلسطين وأهالي الجولان على مواردهم الطبيعية، وتأييد حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير. وهو ما اعتبره وزير الخارجية الفلسطيني رياض المالكي، بأنه يشكل الرد الطبيعي لدول المجتمع الدولي على الانتهاكات الإسرائيلية. وأكد أن التصويت الكاسح على القرارين يشكل الرد الطبيعي لدول المجتمع الدولي على الانتهاكات الإسرائيلية، وابتزازها واستغلالها للإدارة الأميركية الحالية في تعميق الاستيطان غير الشرعي، وهو أيضاً رد على زيارة وزير الخارجية الأميركي للمستوطنات.

كما أكد وزير الخارجية والمغتربين الفلسطيني، أمس الجمعة، أن إعلان بومبيو قرار واشنطن تصنيف منتجات المستوطنات على أساس أنها منتجات إسرائيلية إقرار رسمي أميركي بضم أراضي المستوطنات لإسرائيل. واعتبر في بيان صحافي، أن الإعلان تتويج لسياسة تنتياهو الهادفة لضم المستوطنات، وبالتالي الضفة الغربية المحتلة إلى إسرائيل، كتطبيق حرفي لـ«صفقة القرن». وأضاف المالكي أن «هذه الخطوة تستدعي تحركاً فورياً على الصعيد الدولي، ويجب رفضها ومواجهتها بكل الوسائل والسبل القانونية المتاحة، على اعتبار أنها جريمة وجب معاقبة المسؤولين عنها، مهما كانوا وأينما كانوا». وكان المتحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة، ستيفان دوجاريك، قد قال لـ«العربي الجديد» إن المستوطنات الإسرائيلية غير شرعية، وتقع في أراض فلسطينية محتلة بحسب القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

في هذه الأثناء، فرض ملف عودة التنسيق الأمني مع الاحتلال نفسه على الساحة الفلسطينية، وسط تزايد الغضب داخل الفصائل الفلسطينية من انفراد السلطة بهذا القرار وتداعياته المتوقعة على ملف المصالحة. وهاجم حسين الشيخ، أمس الأول، بعض منتقدي إعلان عودة العلاقات مع دولة الاحتلال. وكتب الشيخ، على موقع «فيسبوك»، إن «مواقفنا مشرفة في السر والعلن، وما يحكمنا هو مصلحة شعبنا. هناك انفصام في العمل السياسي للأسف الشديد، ولغتان للبعض لغة بالغرف المغلقة ولغة علنية للرأي العام. اتفهم الرأي والرأي الآخر، وأتفهم الرفض البناء والمعارضة المسؤولة والاختلاف في وجهات النظر، ولكن غير المفهوم هو الضغط الكبير الذي مورس علينا في الاجتماعات القيادية بعد قرارنا في 19 مايو/ أيار الماضي، بوقف العلاقة مع إسرائيل بعد إعلان نيتها بالضم والطلب الملحّ أن ناخذ الأموال من إسرائيل (المقاصة) تحت شعار أنها أموالنا ولا يجوز رفض استلامها». وتابع «وهذا صحيح، إنها أموالنا وسألنا البعض في حينه هل هذا يعني أن الأرض ليست لنا؟ وأن العمل، والتنسيق مع إسرائيل، هو بالضم والطلب الملحّ أن ناخذ الأموال من إسرائيل (المقاصة) تحت شعار أنها أموالنا ولا يجوز رفض استلامها». وتابع «وهذا صحيح، إنها أموالنا وسألنا البعض في حينه هل هذا يعني أن الأرض ليست لنا؟ وأن العمل، والتنسيق مع إسرائيل، هو بالقطعة واختياري؟ والعديد من الأصوات المطالبة بأخذ الأموال هي التي تحمل لواء المعارضة الآن». وتابع الشيخ «نحن ورغم كل ما تعرضنا له من ضغوط رفضنا العودة للتنسيق دون إسقاط مشروع الضم، ودون إقرار إسرائيل بأن مرجعية العلاقة الثنائية هي الاتفاقيات الموقعة، والتي بها نص صريح أنها تستند إلى قرارات الشرعية الدولية ولن نقبل أي مرجعية أخرى، وبالذات صفقة القرن».

في هذه الأثناء، أعلن طاهر النونو، المستشار الإعلامي لرئيس المكتب السياسي لحركة «حماس» إسماعيل هنية، أمس الجمعة، أن قيادة الحركة ستعقد اجتماعاً خاصاً برئاسة هنية لدراسة التطورات الأخيرة، خصوصاً في الملفين السياسي والمصالحة الفلسطينية. والاجتماع هو الأول منذ إعلان السلطة عودة العلاقات مع الاحتلال، والذي يعتقد على نحو واسع بأنه سيؤثر على مسار المصالحة الفلسطينية.

وأكد النونو، في تصريح وصلت إلى «العربي الجديد» نسخة منه، التزام الحركة «بإنجاز الوحدة الوطنية على أساس الشراكة الكاملة والثوابت والمقاومة، وهذا ما عبرت والتزمت به خلال اجتماع الأمناء العامين وحوار إسطنبول، وأخيراً في الجولة التي عقدت في القاهرة برعاية الإخوة المصريين بين وفد قيادي من حماس وفتح». ولفت إلى أن قيادة «حماس» ستجري مشاورات واسعة مع الفصائل الفلسطينية والشخصيات والمجامع الوطنية، للبحث في الاستراتيجية الوطنية للتعامل مع الأحوال المتغيرة التي تعيشها قضيتنا الفلسطينية، وعلى قاعدة التمسك بالركائز الأساسية، متمثلة بالقدس والأرض والصمود ورفض التطبيع.

مع العلم أن الحركة كانت قد اعتبرت في بيان أن قرار السلطة الفلسطينية بالعودة إلى العلاقة مع الاحتلال «يمثل طعنة للجهود الوطنية نحو بناء شراكة وطنية، واستراتيجية نضالية لمواجهة الاحتلال والضم والتطبيع وصفقة القرن».

أما في رام الله، فاستمع عباس، مساء أول من أمس الخميس، من عضوي اللجنة المركزية لحركة «فتح» جبريل الرجوب وروحي فتوح، إلى تقرير حول ما جرى من مخرجات لقاءات القاهرة مع «حماس» أخيراً. وأكد عباس، بحسب وكالة «وفا» الفلسطينية، أن «خيار إنهاء الانقسام وبناء الشراكة استراتيجي لا رجعة عنه بالنسبة لحركة فتح وأطرها». وشدد على أن «فتح» ملتزمة بالتفاهمات كافة التي تحققت في حوارات إسطنبول والدوحة وبيروت ودمشق، ومخرجات اجتماع الأمناء العامين للفصائل، وتفاهمات إسطنبول بين «فتح» و«حماس» التي صادقت عليها فصائل العمل الوطني كافة. وقال إن «مسار بناء الشراكة من خلال الحوار الوطني الشامل والثنائي خيارنا الأول، ولا يتأثر بأية تحولات إقليمية أو دولية».

ربط عزل إيران بالتطبيع

ربط وزير الخارجية الأميركي، مايك بومبيو، في مقابلة مع صحيفة «جيروزاليم بوست»، أمس الجمعة، بين تطبيع دول عربية مع الاحتلال وعزل إيران. وقال إنّ العقوبات على إيران «فتكت بشكل كبير قدرات إيران (النووية)». وأشار الى ان الرئيس الأميركي الخاسر في انتخابات نوفمبر، دونالد ترامب، فعل عدّة امور «ولها، منع عنهم (الإيرانيين) الميزانيّات، ما مرّر رسالة واضحة في الشرق الأوسط، ما سهّل اخراج اتفاقيّات ابراهام الى حيّز التنفيذ. وعبر هذه الاتفاقيّات عزلنا إيران عن اصدقائها في الامارات والبحرين والسودان».

قمع المسيرات السلمية
جرف مساحات من الأراضي قرب نابلس

رام الله ـ **محمود السعدي**
جهاد بركات

أصيب عشرات الفلسطينيين بجروح بالرصاص المعدني المغلّف بالمطاط والغاز المسيل للدموع، خلال قمع قوات الاحتلال الإسرائيلي مسيرات وفعاليات سلمية رفضاً للاستيطان واحتجاجاً على إقامة بؤرة استيطانية في الضفة الغربية.

وإلى الشرق من قرية كفر مالك شرق رام الله وسط الضفة الغربية، أصيب فلسطينيان، أحدهما مدير دائرة العمل الشعبي في هيئة مقاومة الجدار والاستيطان الفلسطينية ومتضامنة أجنبية بجروح، بالرصاص المعدني المغلف بالمطاط، وجرى اعتقال المسعف المتطوع في جمعية الإغاثة الطبية الفلسطينية محمد حسين، وذلك خلال قمع قوات الاحتلال مسيرة سلمية كانت منجهة نحو أراضي منطقة «راس التين» التي يستهدفها الاستيطان. وقال الناشط جعفر حمايل، وهو من قرية كفر مالك لـ«العربي الجديد»، إن «هذه البؤرة ليست المحاولة الأولى لإنشائها، فقد حصلت محاولات في السنوات السابقة، ونجحنا في إزالة البؤر كاملة، وكان آخرها قبل نحو شهر. المكان استراتيجي وبوابة لمئات الدونمات من قرى وبلدات كفر مالك والمغير وأبو فلاح المشرفة على الأغوار الفلسطينية»، مؤكداً أن الفعاليات تهدف لمنع المستوطنين من إقامة تلك البؤر الاستيطانية.

وإلى الشرق من بلدة بيت دجن شرق نابلس شمالي الضفة الغربية، قمعت قوات الاحتلال مسيرة وفعالية سلمية نظمها الأهالي ونشطاء في المقاومة الشعبية وشارك فيها المئات، ضد إقامة مستوطن بؤرة عبارة عن خيمة، وله قطيع من الأبقار، حيث أصيب العشرات بحالات اختناق بالغاز المسيل للدموع، وسُجلت 10 إصابات بجروح بالرصاص المعدني

أطلق الاحتلال وابلاً من الرصاص المطاطي في كفر قدوم

المغلف بالمطاط. وأصيب شاب بعيار معدني في الرأس خلال قمع جيش الاحتلال المسيرة الأسبوعية في قرية كفر قدوم شرق قلقيلية، المناهضة للاستيطان، والمطالبة بفتح شارع القرية المغلق منذ أكثر من 17 عاماً. وأوضح منسق المقاومة الشعبية في كفر قدوم مراد شتيوي أن جيش الاحتلال اقتحم كفر قدوم، واعتلى أسطح المنازل وأطلق وابلاً كثيفاً من الرصاص المعدني، ما أدى إلى إصابة شاب بعيار معدني في رأسه، فيما أصيب العشرات بالاختناق. وأصيب فلسطيني (15 عاماً) بالرصاص المعدني المغلف بالمطاط، خلال مواجهات مع قوات الاحتلال الإسرائيلي، وسط مدينة الخليل.

وجرف الاحتلال الإسرائيلي مساحات من أراضي الفلسطينيين جنوب نابلس وشمال رام الله، والواقعة بمحاذاة مستوطنتي «جفعات هرئيل» و«جفعات هرئيل» المقامتين على أراضي محافظتي نابلس ورام الله والبيرة، وهي أراضٍ تم الاستيلاء عليها، أو يمنع أصحابها من الوصول إليها.

زيارة بومبيو للجولان: آخر الهدايا لنتنياهو وتوظيف لضعف النظام

تأتي زيارة وزير الخارجية الأميركية مايك بومبيو إلى الجولان السوري المحتل، أول من أمس، في إطار تجديد التأكيد على سيادة إسرائيل على هذه المنطقة، في ظل ضعف النظام السوري

فؤاد عزام
القدس المحتلة ـ **نضال محمد وتد**

أعلن النظام السوري، على لسان مصدر مسؤول في وزارة خارجيته، إدانته لزيارة وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو مستوطنات في الجولان السوري المحتل، والتي استبقتها إسرائيل بساعات بقصف 8 مواقع تتبع لـ«فيلق القدس» الإيراني جنوب دمشق وبالقرب من المطار الدولي للعاصمة يوم الأربعاء الماضي. بينما التزم النظام الصمت إزاء اللقاء الثلاثي الذي عقده بومبيو الأربعاء في القدس المحتلة مع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ووزير الخارجية البحريني عبد اللطيف الزياني الذي تعد زيارته الأولى لمسؤول بحريني إلى إسرائيل. وزار بومبيو أول من أمس الخميس هضبة الجولان السورية التي تحتلها إسرائيل، في سابقة هي الأولى لوزير خارجية أميركي. واختار بومبيو كلماته بدقة خلال الزيارة، قائلاً: «لا يمكن الوقوف هنا والتحديق عبر الحدود، وإنكار أمر أساسي يكمن في أن الرئيس الأميركي دونالد ترامب اعترف بأن هذا الجزء من إسرائيل».

وكعرفان برد الجميل للأميركيين وعشية زيارة بومبيو، أقامت سلطات الاحتلال بيوتاً مسبقة الصنع في المكان الذي أعلنت فيه حكومة نتنياهو إنشاء مستوطنة تحمل اسم ترامب في الجولان السوري المحتل. وكان ترامب وقّع في 25 مارس/آذار من العام الماضي، أمراً تنفيذياً ينص على اعتراف الولايات المتحدة بالسيادة الإسرائيلية على الجولان السوري المحتل. وسبق ذلك بأيام، تغريد ترامب عبر تويتر قائلاً إنه «بعد 52 عاماً، حان الوقت للولايات المتحدة أن تعترف بكامل سيادة إسرائيل على مرتفعات الجولان التي تتسم بأهمية إستراتيجية وأمنية بالغة لها وللاستقرار الإقليمي». وجاء كل ذلك عقب صدور التقرير السنوي للخارجية الأميركية عن حقوق الإنسان في العالم، والذي نزع للمرة الأولى صفة الاحتلال عن الأراضي التي تحتلها إسرائيل في الضفة الغربية والجولان.

وتأتي زيارة بومبيو للجولان المحتل كتأكيد على قرار ترامب بالاعتراف بسيادة إسرائيل على هذه المنطقة، وتماشياً مع مساعي دولة الاحتلال لشرعنة سيطرتها عليها. كما لا يمكن فصل الزيارة عن الرغبة بتوجيه رسالة لنظام بشار الأسد، بأن الجولان بات «أرضاً إسرائيلية»، وإذا أراد أن يطبّع علاقاته مع إسرائيل، عليه أن يدرك أن ورقة الجولان باتت من الماضي ولا يمكن استخدامها للمقايضة وفق المبدأ الذي سارت عليه المفاوضات السابقة «الأرض مقابل السلام».

في السياق، رأى المحلل السياسي من الجولان المحتل، سلمان فخر الدين، في اتصال مع «العربي الجديد»، أن «زيارة بومبيو وقبلها إعلان ترامب السيادة الإسرائيلية على الجولان، ليست استثناءً عن سياسات الولايات المتحدة، وهي تتويج لمرحلة جديدة من الاستهتار بالقانون الدولي، ولا سيما في ضوء الضعف العربي». واعتبر أن إدانة النظام للزيارة «لا تحمل تأثيراً»، معتبراً أنّ «لا أحد يسأل النظام عن رأيه، وهو غير مهم في ظلّ تطورات السنوات العشر الماضية بشكل خاص. كما أنه ليس بعيداً عن القبول بالأمر الواقع، فما يهمه هو تثبيت حكمه».

كذلك، رأى فخر الدين أنّ زيارة بومبيو «ليست بعيدة عن مخرجات لقاء القدس لمستشاري الأمن القومي لكل من الولايات المتحدة وروسيا وإسرائيل الذي عقد قبل نحو عام، والذي أقرّ خطوطاً عريضةً لمستقبل سورية، انطلاقاً من ضمان أمن إسرائيل، وإبعاد مليشيات إيران عن الحدود، استناداً إلى اتفاق الجنوب السوري في العام 2018 والذي كانت إسرائيل طرفاً فيه بحسب ما أعلن نتنياهو». وقال إنه «حين تجتمع روسيا وأميركا وإسرائيل لن يكون شغلها مصلحة السوريين، وإنما ستكون الاجتماعات في إطار الهيمنة الإسرائيلية».

من جهته، قال الوزير في الحكومة السورية المؤقتة سابقاً، محمد ياسين نجار، في حديث لـ«العربي الجديد»، إنّ زيارة بومبيو إلى الجولان هي «لإنهاء توظيف الملف من قبل نظام الأسد كورقة تفاوضية تجعله مستمراً في الحكم وفق سياسة تعتمد التصريحات العلنية ذات السقف المرتفع، ويقابلها إقرار ضمني بسيطرة إسرائيلية على المرتفعات».

الزيارة رسالة لنظام الأسد بأنّ الجولان بات إسرائيلياً

إسرائيل تريد اغتنام آخر أيام ولاية ترامب لردع إيران

واعتبر أنّ إدانة النظام زيارة بومبيو «شكلية، إذ إنّ عائلة الأسد مستعدة لتقديم المزيد من التنازلات مقابل البقاء في الحكم».

واستبقت إسرائيل زيارة بومبيو إلى الجولان المحتل بشنّ غارات على 8 مواقع تتبع «فيلق القدس» الإيراني بالقرب من دمشق، لتؤكد مجدداً أنها لن تسمح بمواصلة التموضع الإيراني في سورية عامة، وعلى الحدود مع الأراضي المحتلة خاصة. وأيضاً تحميل النظام مسؤولية هذا التموضع، إذ باتت الغارات تستهدف مواقعه، وهي مشرعنة أميركياً وروسياً أيضاً، وهذه سابقة لم تكن تحدث قبل الاتفاقيات بين الدول الثلاث، وبعد أن أصبح الجولان في السياسة الأميركية «أرضاً إسرائيلية»، ومجال حماية هذه الأرض هو العمق السوري، بحسب ما ترسمه صواريخ دولة الاحتلال وليس القرارات الدولية.

وفي السياق، ذكر موقع «معاريف» الإسرائيلي، أمس الجمعة، أنّ جيش الاحتلال والمنظومة الأمنية في إسرائيل ينظران إلى الفترة القريبة المقبلة، تحديداً بين نهاية ولاية ترامب ودخول الإدارة الجديدة بقيادة جو بايدن للبيت الأبيض، فرصة مؤاتية لزيادة الضغوط على القوات الإيرانية في سورية، انطلاقاً من التقديرات التي ترى أن طهران لن تسارع للخروج من سورية من دون تدخل سياسي أميركي وروسي، ولكن إسرائيل تعتقد بوجود فرصة لإحداث تحول مهم الآن، في ظل توفر دعم أميركي.

وبحسب ما أورده موقع «معاريف»، فإن إيران تعاني حالياً من أزمة اقتصادية واستراتيجية مع ما ترصده الأجهزة الإسرائيلية على مدار العام الأخير، من وقف توجه تموضع قواتها في سورية، بعد اغتيال قائد «فيلق القدس» في «الحرس الثوري الإيراني»، قاسم سليماني، مطلع العام. غير أن مصادر أمنية ذكرت، وفق المصدر نفسه، أن توجيه الضربات الإسرائيلية للقوات الإيرانية في سورية، فجر الأربعاء، يؤكد أن إيران لم توقف نشاطها ولا مساعيها لتثبيت وجودها العسكري في الأراضي السورية وعلى مقربة من الحدود مع فلسطين المحتلة، لا سيما بعد إعلان الجيش اكتشافه زرع حقل الغام عند خطوط وقف إطلاق النار في هضبة الجولان المحتل.

وعلى الرغم من التقديرات المتضاربة، بين وقف مساعي التموضع في سورية واستمرار هذه الجهود، فإن الجيش الإسرائيلي يعتقد، بحسب مصادر موقع «معاريف»، أن إيران لا تزال بعيدة عن الهدف الذي حددته لنفسها في سورية، سواء من حيث التموضع العسكري أو حتى المدني على حد سواء. وكرر الموقع التأكيد أن الضربات الإسرائيلية، فجر الأربعاء، شكلت رسالة واضحة لإيران مفادها بأن الجيش الإسرائيلي سيواصل العمل ضد كل هدف مرتبط بالتموضع العسكري الإيراني في سورية.

إدلب: الفصائل تستهدف جنوداً روساً

عدنان أحمد

قصفت قوات النظام السوري مجدداً، أمس الجمعة، مناطق مختلفة في جنوبي إدلب، بشمال غرب سورية، فيما دارت اشتباكات بين هذه القوات والفصائل المقاتلة على خطوط التماس، وسط إعلان أحد هذه الفصائل، عن استهداف مجموعة من الجنود الروس. ويأتي ذلك، فيما أعلنت تركيا أمس، عن إنشاء قاعدة عسكرية جديدة في منطقة جبل الزاوية بريف إدلب الجنوبي.

وذكرت مصادر محلية لـ«العربي الجديد» أن قوات النظام قصفت فجر وصباح أمس الجمعة، قرى وبلدات بينين وكنصفرة والفطيرة وكفرعويد وسفوهن جنوبي إدلب، فيما حلّقت طائرات استطلاع في أجواء جبل الزاوية بريف إدلب الجنوبي.

وكانت القوات التركية المتمركزة في معسكر المسطومة بالقرب من مدينة إدلب قد استهدفت مساء أول من أمس الخميس، بعدة قذائف مدفعية، مدينة سراقب الخاضعة لسيطرة قوات النظام، فيما دارت اشتباكات وقصف متبادل بين الأخيرة والفصائل على هذا المحور. كما أعلن فصيل «جيش العزة» العامل في محافظة إدلب، مساء الخميس، عبر قناته على «تيليغرام»، استهداف مجموعة من الجنود الروس على محور كفروما في ريف إدلب الجنوبي، بصاروخ «تاو».

وقال مصدر في «جيش العزة» لـ«العربي الجديد»، إن الجنود الروس كانوا يحاولون التحصن في المحور الفاصل بين مناطق النظام والمعارضة، وقد سقطوا بين قتيل وجريح بعد استهدافهم بالصاروخ.

في الأثناء، فقدت قوات النظام الاتصال بمجموعة مؤلفة من 7 عناصر من «الدفاع الوطني» في محيط بلدة مسكنة بريف حلب الشرقي ضمن مناطق سيطرتها. وذكر «المرصد السوري لحقوق الإنسان» أن المجموعة انطلقت من مدينة مسكنة إلى بلدة دير حافر وفقد الاتصال بها، فيما استنفرت قوات النظام تحسباً لأي خرق أمني. في غضون ذلك، أنشأت القوات التركية، صباح أمس الجمعة، قاعدة عسكرية جديدة في منطقة جبل الزاوية بريف إدلب الجنوبي. وذكرت مصادر محلية لـ«العربي الجديد» أن القوات التركية أقامت نقطة عسكرية جديدة لها في قرية بلبون الواقعة ضمن جبل الزاوية، وذلك بعد استقدام رتل يضم آليات عسكرية وجنوداً ومعدات لوجستية، فيما تُعتبر هذه النقطة الثانية للقوات التركية في القرية ذاتها.

وأوضحت المصادر أن رتلاً من القوات التركية يضم نحو ثماني دبابات وجرافتين محملة على متن عشر شاحنات، إضافة إلى العديد من السيارات المصفحة التي تحمل نحو 200 جندي تركي، وصولاً إلى قرية بلبون. وتبعد النقطة العسكرية التركية الجديدة نحو 8 كيلومترات عن مدينة كفرتبل التي تسيطر عليها قوات النظام السوري.

وأقامت القوات التركية أخيراً العديد من القواعد العسكرية الجديدة في مناطق ذات مواقع استراتيجية مطلة على مناطق واسعة من ريفي إدلب الجنوبي وحماة الغربي بجبل الزاوية جنوب محافظة إدلب، وذلك عقب سحب نقاطها العسكرية الثلاث المحاصرة سابقاً من قبل قوات النظام وروسيا في مدينة مورك وقريتي شير مغارة ومعر حطاط في ريفي حماة الشمالي وإدلب الجنوبي إلى منطقة جبل الزاوية.

إلى ذلك أفيد عن دخول قافلة عسكرية لقوات «التحالف الدولي» أول من أمس إلى الأراضي السورية آتية من معبر الوليد الحدودي مع إقليم كردستان العراق. وكانت تساؤلات عدة طرحت في الأيام الماضية حول ما إذا كان الرئيس الأميركي الخاسر في انتخابات نوفمبر، دونالد ترامب، سيلجأ إلى خفض أو سحب القوات الأميركية في سورية، لا سيما بعدما كشف الممثل الخاص للتواصل بشأن سورية جيمس جيفري، الذي أعلن عن استقالته قبل أيام، عن تعمد إخفاء العدد الحقيقي لعدد القوات الأميركية في سورية عن إدارة ترامب.

انشأت القوات التركية قاعدة جديدة بريف إدلب الجنوبي (عمر حاج قدور/فرانس برس)

شرق غرب

مفوضية انتخابية للائتلاف السوري

قرر الائتلاف الوطني السوري المعارض، أمس الجمعة، تشكيل «مفوضية عليا للانتخابات»، استعداداً للاستحقاقات السياسية المقبلة. وأفاد في بيان، بأن المفوضية ستقوم بأعمالها «بعد تأمين البيئة الآمنة والمحايدة، وتحت إشراف الأمم المتحدة، وفق مقتضيات بيان جنيف رقم 1 والقرار رقم 2254». وحدد قرار الائتلاف أهداف المفوضية في «تمكين الائتلاف من المنافسة في أية انتخابات مستقبلية رئاسية وتشريعية وبرلمانية، وتهيئة الشارع السوري لخوض غمار الاستحقاق الانتخابي».
(العربي الجديد)

فرنسا: بدء حلّ «التجمّع ضد الإسلاموفوبيا»

أعلنت جمعية «التجمع ضد الإسلاموفوبيا بفرنسا» المناهضة للعنصرية ضد المسلمين، أمس الجمعة، أن إجراءات حل الجمعية بدأت بشكل رسمي. وأفادت الجمعية في صفحتها على

«فيسبوك»، أن «وزير الداخلية جيرالد دارمانان (الصورة) الذي رضخ لضغوط اليمين المتطرف، أرسل إخطاراً إليها بشأن بدء إجراءات الحل». وأشارت إلى أنها تلقت معظم أعمالها إلى الخارج، عقب توقيف أنشطتها في 29 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي.
(الأناضول)

مداهمة لـ«قسد» والتحالف شرقي سورية

داهم عناصر من «قوات سورية الديمقراطية» (قسد)، أمس الجمعة، بدعم من مروحيات تابعة للتحالف الدولي، عدداً من المنازل في منطقتي العزبة ومعزيلية بريف دير الزور، شرقي سورية، واستهدفت منزل القيادي في «قسد» المعروف باسم أبو فهد خشام، واعتقلت اثنين من إخوته. وخلال الأشهر الماضية، شنت «قسد» عشرات العمليات الأمنية في مناطق سيطرتها ضد خلايا لتنظيم «داعش».
(العربي الجديد)

العراق: «العصائب» ترفض إشرافاً أممياً على الانتخابات

رفض زعيم مليشيا «عصائب أهل الحق»، قيس الخزعلي، أمس الجمعة، إشراف الأمم المتحدة على الانتخابات المبكرة المقررة في 6 يونيو/حزيران المقبل. واتهم في تصريحات إعلامية المبعوثة الأممية في بغداد، جينين بلاسخارت، بـ«الانحياز». وحذر زعيم المليشيا المقرّبة من إيران، من «إشراف الأمم المتحدة والتدخل التفصيلي في الانتخابات»، مؤكداً أنه «لا بأس برقابة فقط، وحتى لو كان بمشاركة الاتحاد الأوروبي».
(العربي الجديد)

وفاة بطريرك الكنيسة الأرثوذكسية الصربية

توفي رئيس الكنيسة الأرثوذكسية الصربية البطريرك إيريني (الصورة)، أمس الجمعة، اثر

إصابته بفيروس كورونا، بعد ثلاثة أسابيع على مشاركته بجنازة رئيس الكنيسة الأرثوذكسية في مونتينيغرو الأسقف أمفيلوهي، الذي كان أيضاً ضحية لفيروس كورونا. وأعلنت الكنيسة الأرثوذكسية الصربية أن البطريرك الذي يترأسها منذ عام 2010، توفي عن 90 عاماً في مستشفى عسكري في بلغراد، أُدخل إليه في 4 نوفمبر/ تشرين الثاني الحالي.
(فرانس برس)

رفعت الإمارات من مستوى تدخلها في المعركة الدائرة بين مليشيات المجلس الانتقالي الجنوبي، المدعوم منها، والقوات اليمنية، في محافظة أبين، عبر إدخال طيرانها المسير في المعركة، وذلك بهدف إسقاط أبين، لتأمين عدن، وتوجه المليشيات إلى شبوة

تصعيد لإسقاط أبين

الإمارات تدعم حلفاءها بطائرات مسيرة

اسعد سليمان

انتقلت المعركة الدائرة في محافظة أبين شرق عدن جنوب اليمن بين قوات الحكومة ومليشيات «المجلس الانتقالي الجنوبي» الانفصالي، المدعوم إماراتياً، إلى مرحلة جديدة من الصراع العسكرية خصوصاً بعد دخول الطيران المسير الإماراتي على خطّ المعارك، وسط اتهامات لأبوظبي بالتدخل مباشرة في إدارة المعارك ضد الحكومة اليمنية على أكثر من جبهة بمنية.

ويأتي تصاعد العنف في أبين بنفس الوقت الذي تعثر فيه إعلان تشكيل الحكومة اليمنية الجديدة، بسبب عدم حل بعض الخلافات بين طرفي التحالف والحكومة، لا سيما أن التحالف السعودي الإماراتي يسعى إلى ممارسة المزيد من الضغوط على الرئيس اليمني عبدربه منصور هادي، فيما يخص الأشخاص المرشحين للوزارات السيادية، فضلاً عن التمسك بعدم بقاء نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية أحمد الميسري في منصبه، كما يتزامن تصاعد التوتر العسكري والتعثر السياسي مع استمرار ضغط الإمارات عبر السعودية لمنع تنفيذ الشق العسكري والأمني من اتفاق الرياض، فيما تتمسك الشرعية بتنفيذ ما بقي منه، بما في ذلك تشكيل الحكومة، بعد تنفيذ الشق العسكري والأمني.

واندلعت أمس الجمعة مواجهات في محافظة أبين، بين قوات الحكومة ومليشيات المجلس الانتقالي. وقال مصدر ميداني في الشرعية إن قواتهم أفشلت هجمات عسكرية للمليشيات «الانتقالي» في الشيخ سالم والطرية. وأشار إلى أن الاشتباكات أصبحت متقطعة، بعد من جانبه، أكد وكيل وزارة الإعلام محمد قيزان، في تغريدة، إسقاط الجيش «طائرات مسيرة إماراتية» أطلقتها مليشيات المجلس الانتقالي الجنوبي خلال معاركها مع الجيش في محافظة أبين.

في هذه الأثناء، اتهم القيادي العسكري اليمني، الذي تحدث مع «العربي الجديد» الإمارات بشكل مباشر بإعلان حرب رسمية بقيادة الميسري، يواجه هادي ضغطاً إماراتياً سعودياً لفرض شخصيات موالية في الوزارات السيادية، والتي من بينها الداخلية التي يقودها الميسري حتى اللحظة.

كما أن أبين، وفق المصدر نفسه، هي بوابة المحافظات الشرقية، وهي محافظات الثروة، لا سيما شبوة التي أصبحت بدورها معقل الرفض للإمارات وسياسة التحالف، وتضغط الشرعية وقواتها فيها لطرد ما تبقى من قوات إماراتية في بلحاف، لذلك تستخدم أبوظبي كل أسلحتها في مهاجمة أبين لتأمين عدن، وبنفس الوقت التوجه نحو شبوة، وذلك من خلال دعم وكلائها بمزيد من الأسلحة المتطورة وصولاً إلى الطيران المسير.

وأكد مصدران في المنطقة العسكرية الرابعة وثالث هو مصدر سياسي في الشرعية، أن الطيران المسير يتحرك بعلم من قيادة التحالف، أي السعودية في عدن. وأرجعت المصادر الثلاثة ما يجري إلى الضغوط على الشرعية، ومن ضمنها دعم الإمارات للمجلس الانتقالي الجنوبي في السيطرة على إقليم عدن، والظفر بواحدة من محافظات الثروة، فضلاً عن تسهيل الطريق للسيطرة على إقليمي تهامة والجند من قبل أقرباء الرئيس الراحل علي عبدالله صالح من خلال القوات التي مولتها ودربتها الإمارات، ويقودها العميد طارق محمد عبدالله صالح وهو نجل شقيق الرئيس اليمني الراحل. ويموجب التقسيم الفيدرالي الذي أعتمد في مؤتمر الحوار اليمني كان يفترض إعلان إقليم الجند على أن يضم محافظات تعز وإب وإقليم تهامة وضمنه محافظات الحديدة وريمة والمحويت وحجة. وذكرت المصادر أن أبوظبي باتت تستخدم ثلاثة أنواع من الطيران المسير، واحد معدل في الإمارات، وآخر اشترته من الصين، فضلاً عن طيران إسرائيلي فقط كدعم لوجستي. وتنطلق هذه الطائرات من القرن الأفريقي ومن البحر حتى اللحظة، وقد تم إبلاغ الجانب السعودي بهذا الأمر، لكن دون رد فعل واضح وصريح من الرياض. وأشارت إلى أن هذه العمليات العسكرية ومشاركة الطيران المسيّر فيها تأتي لإجبار الشرعية على التنازل عن المطالبة بتنفيذ الشق العسكري والأمني في ملفات اتفاق الرياض. وكان وزير الخارجية اليمني محمد الحضرمي قد أكد، خلال لقاء جمعه مع سفراء الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن المعتمدين لدى اليمن، أول من أمس الخميس، أهمية التنفيذ الكامل والمتسلسل لآلية تسريع تنفيذ اتفاق الرياض، وفقاً لوكالة «سبأ» بنسختها الخاضعة للشرعية. وفيما اتهم بعض العناصر التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي بما وصفه بـ«التصعيد العسكري والسياسي غير المبرر»، أشار الوزير اليمني إلى أن ذلك «لن يعيق الجهود المخلصة للتنفيذ الكامل لاتفاق الرياض وعودة الدولة للعاصمة المؤقتة عدن».

وفيما يخص استخدام الطيران المسير من قبل الإمارات، وكذلك من قبل قوات الشرعية، فقد أكد الخبير العسكري العميد علي محمد الصبيحي، أن الطيران قد يقول كلمته في مسار الصراع في أبين، خصوصاً في الخط الساحلي، وهي مناطق مفتوحة تستطيع هذه الطائرات قلب سير المعارك رأساً على عقب، لأن قوات الطرفين ستكون مكشوفة لهذا النوع من السلاح، لا سيما بعد ما أحدثته المسيرات التركية في أذربيجان وليبيا، والتي أدت إلى تغيير المعادلات العسكرية وموازين القوى. وبحسب الصبيحي فإن الطيران المسيّر قادر على أداء مهماته بفعالية كبيرة، ويأقل كلفة من الطيران الحربي المعروف، لذلك فإن الإمارات تعرف قيمة هذه الآليات. وهي بنفس الوقت تسعى إلى قطع الطريق أمام امتلاك قوات الشرعية هذا الطيران، بعد أن تمكنت قوات الحكومة من بسط سيطرتها على جزء كبير من الساحل الشرقي في بحر العرب والمحيط الهندي، ما يمكنها من الحصول على أسلحة وشرائها بعد أن كانت غير قادرة على ذلك، بسبب منعها من قبل السعودية والإمارات.

وكانت الإمارات قد سلمت وكلائها منذ أكثر من سنة طائرات مسيرة. لكن قصف الطيران المسيّر أغسطس/آب الماضي، قوات الجيش الوطني في منطقة العلم في المدخل الشرقي لعدن، وما تبعه من تداعيات، أجبر الإمارات على سحب هذه الطائرات، ونقلها إلى قواعدها في أفريقيا. مع العلم أنها كانت تحاول جعل قاعدة العند الاستراتيجية، في محافظة لحج جنوب اليمن، والمطلة على مضيق باب المندب، قاعدة لطيرانها الحربي والمسيّر، واستخدام مدرجات القاعدة للأغراض العسكرية، في مواجهة قوات الحكومة الشرعية. من جهتها تمتلك قوات الحكومة في أبين عدداً لا يتعدى أصابع اليد الواحدة من الطائرات المسيرة. ولم يعرف بعد مصدر الطائرات المسيرة أو نوعها، وما إذا كانت مصنعة محلياً، أم تم الحصول عليها عبر صفقات سلاح مع دول أجنبية، وقد استخدمت واحدة من هذه الطائرات خلال الفترة الماضية، ويعتقد أنها كانت استباقية مع مساعي أبوظبي لتسليح وكلائها بهذا النوع من الطيران.

اندلعت مواجهات بين القوات اليمنية و«الانتقالي» في أبين (بيل حسان/فرانس برس)

اسقطت القوات اليمنية طائرة مسيّرة إماراتية في الطرية

اتهم قيادي عسكري الإمارات بإعلان الحرب على الشرعية

العمليات العسكرية، إذ إن الإمارات دفعت عبر المجلس الانتقالي الجنوبي، الذي تقوده وتدعمه، إلى تفجير الأوضاع العسكرية، فيما قوات الحكومة ملتزمة بمهامها الوطنية وتوجيهات الرئيس عبد ربه منصور هادي.

في هذه الأثناء، أكد المتحدث باسم مليشيات المجلس الانتقالي الجنوبي محمد النقيب، في موجز تم توزيعه على وسائل الإعلام، أن «قواتهم تصدت لهجمات عسكرية في مناطق المواجهات في محيط مدينة زنجبار عاصمة محافظة أبين، وفي الطرية، وتم تدمير وغنم عدد من الآليات العسكرية».

وأكد قيادي عسكري بارز في قوات الشرعية في أبين، تحدث مع «العربي الجديد»، لكنه طلب عدم الكشف عن اسمه لأسباب أمنية، أن قوات الجيش الوطني، التابعة للحكومة اليمنية في محافظة أبين، تمكنت، صباح أمس الجمعة، من إسقاط طائرة مسيرة إماراتية، فوق مواقع قوات الجيش في محيط عاصمة المحافظة، وتحديداً في منطقة الطرية، وهي أحد أهم الجبهات المشتعلة، في أبين منذ أكثر من أسبوع.

وفي السياق نفسه، غرد مستشار وزير الإعلام مختار الرحبي، أمس الجمعة، أن «الجيش أسقط طائرات مسيرة للانتقالي (لم يذكر عددها) بعد تقدمه في جبهات القتال». وكتب «هذه الطائرات وصلت للمليشيات (مسلحي الانتقالي) من الإمارات التي تتفنن باستهداف الجيش وأبناء اليمن، كما قامت بنفس الدور في ليبيا». وأضاف «تلقت (الإمارات) درساً قاسياً في ليبيا، وفي اليمن ينتظرها ما هو أسوأ من ذلك». وأرفق تغريدته بصورة لطائرة إماراتية مسيرة تم إسقاطها العام الماضي في مصراتة الليبية.

من جانبه، أكد وكيل وزارة الإعلام محمد قيزان، في تغريدة، إسقاط الجيش «طائرات مسيرة إماراتية» أطلقتها مليشيات المجلس الانتقالي الجنوبي خلال معاركها مع الجيش في محافظة أبين.

في هذه الأثناء، اتهم القيادي العسكري اليمني، الذي تحدث مع «العربي الجديد» الإمارات بشكل مباشر بإعلان حرب رسمية على قوات الحكومة الشرعية، قائلاً إن العمليات العسكرية المنسوبة إلى المجلس الانتقالي الجنوبي تدار، سواء عبر غرف عمليات عسكرية منقلة للجيش الإماراتي، أو سفن حربية عسكرية في البحر. ولفت إلى أنه كان يفترض أن تكون هذه السفن والأسلحة والمعدات مخصصة لمواجهة الحوثيين، لكنها أصبحت توجه ضد قوات الشرعية وأفرادها وقادتها، لا سيما أن هذه المرة الطائرات كانت إماراتية الصنع، عكس ما كان في السابق عندما تمكنت قوات الشرعية من تحديد طيران مصنّع في دولة آسيوية كانت تهاجم قوات الجيش الوطني.

وأكد القيادي أن استهداف أبين من قبل أبوظبي يأتي في الوقت ذاته الذي يشن فيه الحوثيون هجمات على المحافظة من الشمال عبر البيضاء. وأرجع هذه الهجمة على أبين لكونها تمثل، على حد وصفه، محافظة الرفض للإمارات، وأن أغلب قيادات الدولة ينتمون إليها، وفي مقدمتهم رئيس الجمهورية عبدربه منصور هادي، ونائب رئيس الوزراء، وزير الداخلية أحمد الميسري، الذي يرفض التحالف السعودي الإماراتي بقاءه في منصبه، بعد أن قاد جبهة وقف التحالف ومليشيات «الانتقالي» في السيطرة على أبين وشبوة، ووقف بوجه الانقلاب الذي دعمته الإمارات. وفيما يتمسك الرئيس اليمني وقيادة الشرعية بالانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقررة في 24 ديسمبر/كانون الأول 2021، ودعا الاتحاد الأفريقي إلى عقد مؤتمر للمصالحة الوطنية الليبية، من جهتها، أسفت بعثة الأمم المتحدة بالإنابة إلى ليبيا، ستيفاني ويليامز، أمام مجلس الأمن لعدم البدء في سحب القوات العسكرية من الجهات الليبية، على الرغم توقيع اتفاق وقف إطلاق النار في أكتوبر الماضي الذي قضى بذلك.

وخلال جلسة مجلس الأمن، دعت بريطانيا وألمانيا وبلجيكا وفرنسا إلى تجسيد الالتزامات العسكرية وإخراج المرتزقة الأجانب من البلد.

في الأثناء، طالب المندوب الليبي في الأمم المتحدة طاهر السني، خلال جلسة لمجلس الأمن الدولي حول ليبيا مساء الخميس، المجلس بإصدار «قرار ملزم» يضمن نجاح

متابعة

ليبيا: حراك باشاغا يمتد إلى فرنسا

طرابلس ـ **العربي الجديد**

يتواصل الحراك السياسي على خط الأزمة الليبية، وفيما كان وزير الداخلية في حكومة الوفاق فتحي باشاغا يزور العاصمة الفرنسية باريس، حيث عقد مباحثات مع ثلاثة وزراء هناك، أسفت الأمم المتحدة لعدم البدء في سحب القوات من الجبهات، فيما طالبت ليبيا بمؤتمر مصالحة وقرار أممي لدعم الحل السياسي. وبحث باشاغا، أمس الجمعة، مع وزيرة الجيوش الفرنسية فلورنس بارلي، سبل تعزيز التعاون والعمل المشترك بين ليبيا وفرنسا في المجالات ذات العلاقة بالشؤون الأمنية، وفق بيان للمكتب الإعلامي للوزارة. ووصف باشاغا اللقاء مع بارلي بـ«المثمر».

وبدأ باشاغا زيارة رسمية إلى باريس، أول من أمس الخميس، التقى خلالها أيضاً وزيري الخارجية والداخلية الفرنسيين. وبحسب تصريحات صحافية لباشاغا، فقد طلب من الجانب الفرنسي تعزيز التعاون الأمني، وبالأخص في مجالات التدريب وأمن الحدود والسواحل، موضحاً أنه اتفق مع نظيره الفرنسي جيرالد دارمانان على «تدريب قوة نخبة شرطية ليبية بالتنسيق مع القوات الخاصة للشرطة الفرنسية، وتدريب عناصر أخرى في مجال كشف تزوير الوثائق التعريفية». وأفاد بيان صادر عن الخارجية الفرنسية، بأن وزيرها جان إيف لودريان، التقى باشاغا في إطار اتصالاته المتواصلة مع كافة العناصر الليبية الفاعلة، فيما أفاد بيان لوزارة الداخلية الليبية، بأن الوزيرين بحثا «إنهاء الانقسام (الليبي)، وتأثيراته على الأمن الأمني، وبالأخص في مجالات التدريب والأسلحة والمعدات مخصصة لمواجهة مشتعلة، في أبين منذ أكثر من أسبوع.

وصف باشاغا اللقاء مع بارلي بـ«المثمر» (الأناضول)

تقرير

رئيس أركان الجيوش الفرنسية في بيروت

لبنان: سقوط التدقيق الجنائي

بيروت ـ **العربي الجديد**

على وقع جمود ملف تشكيل الحكومة اللبنانية الذي يقوده رئيس الوزراء المكلف سعد الحريري، وعودة سعر صرف الدولار مقابل الليرة اللبنانية لارتفاع في السوق السوداء، أبلغت شركة «الفاريز ومارسال» للتدقيق وزير المالية في حكومة تصريف الأعمال، غازي وزني، توقفها عن العمل، بسبب «تأكدها من عدم حصولها على المستندات التي تحتاج إليها، ولعدم تمكنها من تنفيذ مهامها رغم تمديد العمل معها لمدة 3 أشهر». ويعني هذا البند سقوط التدقيق الجنائي، في حسابات مصرف لبنان. وعلى الفور غرّد المنسق الخاص للأمم المتحدة في لبنان، يان كوبيش، على «تويتر»، مشيراً إلى أن «اجتماع مجموعة الدعم الدولية من أجل لبنان، بحث في بيروت بقلق بالغ تفاقم الأزمة المتشعبة في لبنان. كما استنكر عدم إحراز تقدم في تشكيل الحكومة، وعدم وجود إجراءات أكثر تصميماً من قبل مؤسسات الدولة والمؤسسات المالية». وأضاف «لمّ يبدو أن الأجانب يهتمون بعافية ومصير لبنان وشعبه، وأنهم قلقون لغياب الإجراءات والمماطلة أكثر من النخب السياسية في البلد؟».

وعشية عيد الاستقلال اللبناني الـ77 عن فرنسا، غداً الأحد، تفقّد رئيس أركان الجيوش الفرنسية الجنرال فرنسوا لو كونتر، أمس، مرفأ بيروت، فاستمع الى شرح مفصّل من ضباط عن المهمة التي اضطلع بها الجيش اللبناني بعد انفجار 4 أغسطس/ آب الماضي.

وحول هذا الموضوع، أكد مصدر دبلوماسي فرنسي لـ«العربي الجديد» أنّ فرنسا تحرص على تقوية التعاون مع المؤسسة العسكرية، وهي تفصل المساعدات سواء العسكرية أو الإنسانية التي ترسلها إلى منظمات موثوقة عن تلك المباشرة التي تصل إلى الدولة اللبنانية، والتي توقفت نتيجة الفساد وهدر المال العام والتي لا يمكن استئنافها قبل تشكيل حكومة جديدة تقوم بالإصلاحات التي باتت معروفة للجميع. ولمناسبة عيد الاستقلال السابع والسبعين، وجّه قائد الجيش، العماد جوزف عون، أمر اليوم إلى العسكريين، وجاء فيه أن «لبنان يمر حالياً بمرحلة دقيقة وصعبة غير مسبوقة على الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والرهان عليكم في مواجهة هذه الأخطار وواد الفتن». من جهته، يوجه رئيس الجمهورية ميشال عون، مساء اليوم، رسالة الى اللبنانيين لمناسبة ذكرى الاستقلال.

رصد

كونتي يناقش الوضع الحقوقي

القاهرة ـ **العربي الجديد**

قال مصدر دبلوماسي مصري، لـ«العربي الجديد»، إن الاتصال الذي أجراه رئيس الوزراء الإيطالي جوزيبي كونتي بالرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، أمس الجمعة، تضمن إعراب كونتي عن قلقه الشديد بشأن الأوضاع الحقوقية والسياسية في مصر، بسبب الهجمة الأمنية الأخيرة على منظمة المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، والتي تم اعتقال ثلاثة من أعضائها بسبب لقاء مع مجموعة من السفراء الأوروبيين، أخيراً.

وأضاف المصدر أن الاتصال تضمن دعوة كونتي للسيسي إلى اتخاذ خطوات جادة في ملف قضية الطالب الإيطالي جوليو ريجيني، المقتول في مصر منذ 4 سنوات، مشيراً إلى انتظار روما المزيد من المعلومات خلال الزيارة التي سيجريها فريق من النيابة العامة المصرية لنظيرتها الإيطالية قبل نهاية العام الحالي.

من جهتها، قالت الرئاسة المصرية، في بيان، إن الاتصال تناول بعض مواضيع العلاقات الثنائية بين البلدين، خصوصاً العسكرية والاقتصادية، فضلاً عن تبادل وجهات النظر تجاه عدد من الملفات الإقليمية، في مقدمتها تطورات الأوضاع في شرق المتوسط، ومستجدات القضية الليبية. كذلك تم استعراض آخر مستجدات التعاون المشترك بين الجانبين بشأن التحقيقات الجارية في قضية ريجيني.

بحث السيسي وكونتي العلاقات العسكرية بين البلدين (Getty)

خاص

العمل بـ«التناوب» من أول ديسمبر

مصر: تدابير لمواجهة كورونا

القاهرة ـ **العربي الجديد**

تتجه الحكومة المصرية إلى تخفيض أعداد العاملين في الجهات الإدارية التابعة للدولة اعتباراً من أول ديسمبر/كانون الأول المقبل، والعمل بنظام التناوب بين الموظفين. يأتي هذا ضمن حزمة من الإجراءات الاحترازية التي تعتزم مصر تطبيقها في مواجهة تزايد أعداد الإصابات بفيروس كورونا، لا سيما بعد تسجيل 329 إصابة جديدة خلال الـ24 ساعة الماضية، للمرة الأولى منذ يوليو/تموز الماضي.

وحسب مصدر مسؤول في وزارة التنمية المحلية فإن تطبيق القرار يستثني العاملين في خدمات النقل، والإسعاف، والمستشفيات، والمياه، والكهرباء، والصرف الصحي. وأشار إلى أن كل جهة حكومية هي المنوط بها تسيير حركة العمل في ضوء قواعد المصلحة العامة، وإعطاء الأولوية في الراحة للعاملين من أصحاب أمراض القلب، والكبد، والكلى، والأورام، والسكري، والضغط.

وأضاف المصدر أنه من المرجح منح السيدات، التي تعول أطفالاً أقل من 12 سنة إجازة استثنائية مع بدء الموجة الثانية لتفشي فيروس كورونا، وهي نفس القرارات التي كانت مطبقة مع بداية الأزمة في مارس/آذار الماضي، مع التشدد في إجراءات النظافة والتعقيم بجميع الوحدات الإدارية، ودورات المياه، والمصاعد، وفقاً للإرشادات الصادرة عن وزارة الصحة في هذا الصدد. وتابع أن وزارة التربية والتعليم لم تتخذ قراراً بعد بشأن تعليق الدراسة في حالة تزايد أعداد الإصابات بفيروس كورونا، بعد اعتراف الوزير طارق شوقي بارتفاع الإصابات في المدارس إلى 300، متوعاً إلى أن حالة الهلع التي انتابت أولياء الأمور، دفعت البعض منهم إلى عدم السماح بذهاب أبنائهم إلى المدارس، وبالتالي تقليل عدد الإصابات.

وكان رئيس الوزراء المصري مصطفى مدبولي قد وجه باتخاذ جميع الوزارات ما تراه من إجراءات مناسبة وفق ظروف وطبيعة عملها، في إطار تخفيف التراحم في أماكن العمل، بحيث يكون لكل وزارة، أو جهة حكومية، الحرية والمرونة الكاملة في تحديد الأعداد بحسب ما تقتضيه ظروف العمل، وبما لا يؤثر على الخدمات المقدمة للمواطنين. وقال المتحدث باسم مجلس الوزراء نادر سعد، في تصريحات إعلامية مساء الأربعاء الماضي، إن «الموجة الثانية من فيروس كورونا أكثر شراسة وانتشاراً بدول الإقليم غير البعيدة عن مصر، ما يستدعي التزام جميع المواطنين بالإجراءات الاحترازية، وتقليل المؤسسات الحكومية والوزارات أعداد الموظفين بما يتوافق مع مقتضيات العمل، مع منع تقديم أية خدمات للمواطنين الذين لا يرتدون الكمامات الطبية».

تقرير

أداة لاستمرار حبس المعارضين في مصر

القضية 855 تكرّس التدوير

تحولت القضية رقم 855 لسنة 2020، إلى سلاح بيد السلطات المصرية تستخدمها كلما ارادت الانتقام من المعارضين وحبس عدد منهم

الفاهرة ـ **العربي الجديد**

من دون سابق إنذار أو مقدمات، عادت القضية رقم 855 لسنة 2020 من جديد وسط المحامين والنيابات العامة، وجمعت أشخاصاً كثراً تحت ظلالها، لم يكن بينهم سابق معرفة أو لقاء من قبل، فغالبيتهم متهمون على ذمة قضية ما أو حصلوا على إخلاء سبيل، قبل أن يتم تدويرهم على القضية 855. وباتت هذه القضية تضم العديد من المتهمين، معظمهم قيد الحبس الاحتياطي وتم التحقيق معهم في السجن، وآخرين حصلوا على إخلاء سبيل في قضية أخرى، من دون أن يحالفهم الحظ بالخروج من السجن، وتم تدويرهم على ذمة هذه القضية. وتعدّ القضية 855 لسنة 2020 نمطاً جديداً من التدوير للتنكيل والتضييق على المتهمين، وحرمانهم من أبسط حقوقهم في إتمام إجراءات إخلاء سبيلهم، وتُفقد الأمل أيضاً لدى البعض في الخروج من السجن، عبر ضمّهم على ذمة قضية أخرى.

واعتبرت منظمات حقوقية عدة أن ظهور القضية حالياً بمثابة حملة انتقامية ضد النشطاء السياسيين المعارضين والحقوقيين والصحافيين المسجونين احتياطياً، عبر زجهم في قضية جديدة وفق قائمة اتهامات وجرائم مختلقة، بالاءكاء بارتكابها في سجنهم.

وطالبت المنظمات بوقف هذه الحملة الانتقامية، ووضع حد لنمط إعادة تدوير القضايا، سواء قبل قرار الإفراج أو بعده. كذلك طالبت النيابة العامة وأمن الدولة بالاضطلاع بمهامها في التحقيق وجمع الأدلة، بدلاً من الاعتماد على تحريات الأجهزة الأمنية وتمديد حبس المتهمين بتهم غير منطقية، خصوصاً أن قائمة الاتهامات تتضمن ادّعاءات من الصعب ارتكابها داخل السجون المعزولة بسبب تفشي وباء كورونا منذ أكثر من خمسة أشهر.

ومن أشهر المتهمين الذين تم تدويرهم على ذمة هذه القضية، الناشط محمد إبراهيم الشهير بـ«محمد أكسجين»، الذي تم تدويره على ذمة القضية 855 لسنة 2020، بعدما حصل على إخلاء سبيل يوم 3 نوفمبر/ تشرين الثاني الحالي، بتدابير احترازية على ذمة القضية رقم 1356 لسنة 2019. وظل أكسجين مختفياً نحو أسبوع حتى ظهوره بنيابة أمن الدولة العليا، متهماً على ذمة القضية لتقرر النيابة حبسه 15 يوماً. ونشرت صفحة «محمد أكسجين واحد منّنا» عقب ظهوره: «قضية جديدة لمحمد أكسجين رقمها 855 واتهامه بالانضمام لجماعة إرهابية. مش عارف إزاي وهو محبوس منذ سنة وشهرين عندهم».

مع العلم أنه سبق أن تم تدوير أكسجين على ذمة القضية 1356 لسنة 2019، في سبتمبر/أيلول 2019، حين ألقت قوات الأمن القبض عليه أثناء وجوده بقسم شرطة البساتين لقضاء التدابير الاحترازية المقررة عليه. وظلّ أكسجين مختفياً نحو شهر قبل ظهوره في مقر نيابة أمن الدولة، مدرجاً على ذمة القضية وسط اتهامات بـ«الإرهاب». وسبق أن قضى أكسجين التدابير الاحترازية المقررة عليه، في القضية رقم 621 لسنة 2018 حصر أمن دولة عليا، والمتهم فيها باتهامات مشابهة للتهم الموجهة إليه في القضية الجديدة.

ظهور القضية حالياً بمثابة حملة انتقامية ضد النشطاء

شكّلت قضية محمد أكسيجن إحدى أشهر حالات القضية 855

بدوره، تعرّض عضو حزب «العيش والحرية»، الناشط زياد أبو الفضل، للتدوير على ذمة نفس القضية الجديدة. وكان قد حصل على قرار بإخلاء سبيل في 3 نوفمبر الحالي، بعد أكثر من عام من الحبس في القضية رقم 1739 لسنة 2018 حصر أمن دولة عليا، لكنه ظل رهن الاحتجاز غير القانوني طوال هذه المدة حتى فوجئ بتدويره. وتعرّض أيضاً الباحث سامح سعودي للتدوير في نفس الوقت وعلى ذمة نفس القضية الجديدة، رغم حصوله على قرار إخلاء سبيل، على ذمة القضية رقم 1338 لسنة 2019 أمن دولة، لكن الإجراءات لم تنته كما كان يتوقع، وتم ضمه على ذمة القضية 855 لسنة 2020. بدوره تعرّض المنتج السينمائي معتز عبد الوهاب، للتدوير، رغم حصوله في 5 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي على قرار بإخلاء سبيله، على ذمة القضية رقم 586 لسنة 2020 حصر أمن دولة. وظل مختفياً حتى ظهوره في 18 أكتوبر الماضي بأمن الدولة على ذمة القضية الجديدة.

ومع نهاية شهر أكتوبر الماضي، حصل أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة، حازم حسني، على إخلاء سبيل بقرار من المحكمة، بعد إتمامه نحو عام في الحبس الاحتياطي وتدهور حالته الصحية. وأثناء انتظاره للبدء في إجراءات إخلاء سبيله، فوجئ بتدويره على ذمة القضية 855 لسنة 2020 حصر أمن دولة، وحبسه 15 يوماً على ذمتها، بتهمة مشاركة جماعة إرهابية والعلم بأغراضها. وخلال الأشهر الماضية، تم تدوير عدد كبير من المتهمين في القضية 488 لسنة 2019 على ذمتها، بينهم ماهينور المصري، وسولافة مجدي، وإسراء عبد الفتاح، وعمرو إمام، ورضوى محمد، ومحمد صلاح.

وضمّت القضية أيضاً محمد الباقر، المعتقل بسجن شديد الحراسة 2 (العقرب)، وفوجئ بتدويره على ذمة القضية 855 لسنة 2020، رغم أنه قيد السجن على ذمة القضية 1356 لسنة 2020. وقد وُجّهت إلى جميع المتهمين تهمة «الانضمام لجماعة إرهابية»، فطلبوا مواجهتهم بأسم هذه الجماعة أو تقديم أدلة على الاتهامات أثناء التحقيقات، لكنهم لم يجدوا رداً على مطالبهم.

طالبت المنظمات الحقوقية بوضع حد لنمط إعادة تدوير القضايا (فرانس برس)

شرق غرب

ماكينزي: باقون في العراق

أعلن القائد العام للقيادة المركزية في الجيش الأميركي، الجنرال كينيث ماكينزي (الصورة)، في تصريحات أمس الجمعة، أنه سيتم خفض عدد القوات الأميركية في العراق إلى 2500 جندي، تنفيذاً لقرار الرئيس دونالد ترامب. وأضاف: «التقدم الذي أحرزته قوات الأمن العراقية سمح للولايات المتحدة بخفض قدراتها العسكرية الحالية في العراق». لكنه شدد

على أنّ «القوات الأميركية وقوات التحالف يجب أن توجد هناك للمساعدة في منع إعادة تشكل تنظيم داعش، كقوة متماسكة قادرة على التخطيط لشن هجمات كبرى».

(قنا)

16 قتيلا من «داعش» في كركوك

أكد المتحدث باسم القائد العام للقوات المسلحة في العراق، اللواء يحيى رسول، أمس الجمعة، مقتل 16 عنصراً من تنظيم «داعش» بعملية أمنية في محافظة كركوك شمال البلاد، شارك فيها طيران التحالف الدولي. وأوضح رسول في بيان أن «قوة تابعة لجهاز مكافحة الإرهاب بدأت ليل الخميس عملية كبرى في محافظة كركوك في المنطقة الواقعة بين وادي زغيتون، ووادي الخناجر»، مبيناً أن العملية التي انتهت أمس الجمعة «استهدفت مفرزة كاملة من بقايا داعش، ما أسفر عن قتل 16 عنصراً من التنظيم».

(العربي الجديد)

أردوغان يستقبل عبد الله عبد الله

استقبل الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، أمس الجمعة، رئيس المجلس الأعلى للمصالحة الوطنية الأفغاني عبد الله عبد الله. وجرى اللقاء المغلق بين الجانبين، في قصر وحيد الدين بمدينة إسطنبول، إذ ركز على تطورات الملف الأفغاني وخصوصاً المصالحة، في ظل الحوار بين الحكومة وحركة طالبان.

(الأناضول)

تركيا: اعتقال أكثر من 100 منتم لـ«العمال الكردستاني»

اعتقلت السلطات الأمنية التركية، أمس الجمعة، أكثر من 100 شخص في ولاية ديار بكر، جنوب شرقي البلاد، ذات الغالبية الكردية، بتهمة الانتماء إلى حزب العمال الكردستاني الذي تصنفه أنقرة إرهابياً. وجاءت الاعتقالات ضمن تحقيقات تجريها النيابة العامة في الولاية، حيث أصدرت الأوامر لاعتقال 101 شخص بتهمة الانتماء إلى الجهاز التشريعي لحزب «الكردستاني»، عبر «مؤتمر المجتمع الديمقراطي الكردستاني».

(العربي الجديد)

الأوروبيون سيبحثون مستقبل العلاقات مع أنقرة

أعلنت المستشارة الألمانية، أنجيلا ميركل (الصورة)، أنّ القادة

الأوروبيين سيبحثون مستقبل العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي في قمتهم المقرر عقدها في ديسمبر/ كانون الأول المقبل. وقالت ميركل، في مؤتمر صحافي عقدته عقب مؤتمر افتراضي لزعماء الاتحاد الأوروبي، أول من أمس الخميس: «اتفقنا مسبقاً على مناقشة مسألة تركيا في قمتنا المقبلة. بالطبع، يجب أن نراقب التطورات في هذه الأثناء ونتخذ قراراً بعد ذلك».

(الأناضول)

الحدث

يحاول الرئيس الأميركي الخاسر في انتخابات 3 نوفمبر/ تشرين الثاني الحالي، دونالد ترامب، لعب كل الأوراق المتاحة أمامه لقلب النتائج أمام الرئيس المنتخب جو بايدن، لكن كل المعطيات تؤكّد هزيمته، في ظلّ دعوات من الحزب الجمهوري له للقبول بها

من تظاهرة في نيويورك منددة بحديث محامي ترامب عن «سرقة الانتخابات» (Getty)

معارك ترامب الخاسرة

الاستعانة بمشرّعي الولايات بعد الهزائم القضائية

العائلة مستمرة

ذكرت وسائل إعلام أميركية، مساء الخميس، أن لارا ترامب زوجة إريك نجل الرئيس الخاسر دونالد ترامب، تعتزم الترشح لمجلس الشيوخ في ولايتها كارولينا الشمالية في انتخابات عام 2022. وذكرت «بيوريوك تايمز» أن ثلاثة «حلفاء» لم تحددهم للارا ترامب، أكدوا هذه المعلومات.

حين تحدث الرئيس الأميركي الخاسر في انتخابات 3 نوفمبر/ تشرين الثاني الحالي، دونالد ترامب، مراراً في الصيف الماضي، عن احتمالات تزوير الانتخابات، منتقداً التصويت بالبريد، كان يهدف إلى تأمين الأرضية اللازمة شعبياً وسياسياً للانقضاض على احتمالات خسارته، وبدء معركته الخاصة بعد الانتخابات. وبعد أكثر من أسبوعين على فوز منافسه الديمقراطي جو بايدن بالرئاسة، بدت تلك الخطوات أكثر وضوحاً. وبعدما عمد ترامب إلى تدشينه معركة قضائية في كل ولاية متنازع عليها على حدة، بدأ في مسار جديد عنوانه هذه المرة الاستعانة بالمجالس المحلية في كل ولاية، لفرض أمر واقع جديد ومحاولة قلب النتائج لصالحه. وهو ما كشفت عنه ثلاثة مصادر مطلعة تحدثت لوكالة «رويترز»، بالقول إن سياسة ترامب للاحتفاظ بالسلطة تركز صورة متزايدة على إقناع المشرّعين الجمهوريين بالتدخل نيابة عنه، في الولايات الحاسمة التي فاز بها بايدن. وفي أولى هذه الخطوات، قدّم المشرّعون دعوى لتنحية ولاية بنسلفانيا نتائج التصويت الشعبي، ومنح أصواتها الـ20 في المجمع الانتخابي لترامب، لكنها سقطت. كما رفض أحد قضاة الولاية دعوى منفصلة رفعتها حملة ترامب لإبطال نحو 2200 صوت في مقاطعة باكس، قرب فيلادلفيا، بسبب مخالفات مزعومة.

وفي فينيكس، أريزونا، رفض قاضي الولاية، جون هانا، دعوى قضائية ساندها الجمهوريون استهدفت منع مسؤولي ولاية أريزونا من التصديق على فوز بايدن. وأوضح أنه رفض طلباً قدمه الحزب الجمهوري في أريزونا لإصدار أمر قضائي يمنع مجلس المشرفين في مقاطعة ماريكوبا من التصديق على نتائج المقاطعة، حيث يعيش أغلب سكان أريزونا. وكان الجمهوريون طلبوا من هانا أن يأمر مسؤولي ولاية أريزونا من التصديق على فوز بايدن. وأوضح أنه رفض طلباً قدمه الحزب الجمهوري في أريزونا لإصدار أمر قضائي يمنع مجلس المشرفين في مقاطعة ماريكوبا من التصديق على نتائج المقاطعة، حيث يعيش أغلب سكان أريزونا. وكان الجمهوريون طلبوا من هانا أن يأمر بمراجعة جديدة لبطاقات الاقتراع، إذ قالوا إنها تمت بطريقة خالفت قانون الولاية. ولم يوضح القاضي لماذا رفض الطلب لكنه قال إنه سيصدر قريباً قراراً أكثر تفصيلاً. وأكد أنه سيكون من «غير المجدي» السماح للحزب برفع دعوى جديدة، فيما يشير إلى شكوك عميقة إزاء القضية.

وفي إشارة مبكرة إلى نوايا ترامب في الدفع قدماً في مواجهة خاسرة، كان قد عمد إلى إقالة مدير الأمن الإلكتروني، كريس كربس، بعد أيام على إعلان الوكالة أن انتخابات 2020 هي الأكثر أماناً في التاريخ.

حتى إنه في ولاية ميشيغن، حيث يصرّ ترامب على فوزه، عرقل المشرّعان الجمهوريان، مونيكا بالمر ووليام هارتمان، عملية التصديق على النتائج. وقبل اجتماع مرتقب يوم الاثنين المقبل لأعضاء مجلس ولاية ميشيغن الأربعة؛ ديمقراطيان وجمهوريان، استدعى ترامب زعيم الأكثرية الجمهورية في مجلس شيوخ الولاية، مايك شيركي، ورئيس مجلس نواب الولاية لي تشاتفيلد إلى البيت الأبيض. وفي ظل صمت مختلف الأطراف حول سبب الاستدعاء، يعتقد مراقبون أن يكون الهدف هو دفعهم لرفض التصديق على نتائج ولاية ميشيغن. مع ذلك، قالت المتحدثة باسم شيركي، إن «قانون ميشيغن لا يتضمن بنداً لمنح أصوات ناخبين لأي شخص آخر، غير الشخص الذي حصل على أكبر عدد من الأصوات»، في مؤشر إلى ضعف موقف ترامب في قلب نتائج هذه الولاية لصالحه. ومع أن المحاكم ردت طعوناً قدمها فريق ترامب، الذي سحب طعوناً أخرى، لكن محامي الرئيس الخاسر رودي جولياني يكثف جهوده للاستمرار في الطعون المتبقية. ووصل الأمر برئيس بلدية نيويورك السابق إلى تقديم مرافعة للمرة الأولى منذ عقود أمام قاضٍ فدرالي، من دون أن يبرز عناصر مادية تدعم مزاعمه. ثم عقد مؤتمراً صحافياً افتقر تماماً إلى المنطق والانسجام، طرح خلاله نظريات مؤامرة عدة، فاتهم فنزويلا والملياردير الديمقراطي جورج سوروس بالضلوع في عملية تزوير نظمها «قادة ديمقراطيون» على حد قوله، بالتواطؤ مع بايدن نفسه. وقال جولياني عن الرئيس المنتخب «لذلك لم يخض حملة انتخابية، كان يعرف أن هذا ما سيحصل»، مؤكداً أنه يمتلك مئات «الإفادات» التي تثبت حصول تزوير. وعلى الرغم من ركاكة موقف ترامب، إلا أن فريقه القانوني يصرّ على حتمية تعديل النتائج. فقالت جينا إيليس، المستشارة القانونية لترامب، إنه سيتم «تقديم المزيد من الأدلة، وإن حلفاء ترامب سيحققون المزيد من النجاح في المحاكم في المستقبل». لكن حتى الآن، تم رفض معظم إجراءاتهم القانونية.

في غضون ذلك، احتفل الرئيس المنتخب جو بايدن بعيده الـ78، عبر شنّ أعنف هجوم على ترامب منذ انتخابه. وقال بايدن متحدثاً من معقله في ويلمينغتون بولاية ديلاوير: «أعتقد أن الأميركيين يشهدون عدم مسؤولية لا تُصدّق ورسائل مضرّة إلى حد غير معقول توجه إلى باقي العالم حول طريقة عمل الديمقراطية». وأضاف «من الصعب فهم كيف يفكر هذا الرجل»، معتبراً «إنني على قناعة بأنه يعرف أنه خسر وأنني سأؤدي القسم في 20 يناير/ كانون الثاني المقبل. ما يفعله مخزٍ بكل بساطة».

في المقابل، بدأت الأرقام الرسمية تخرج من الولايات الموصوفة بـ«المتأرجحة». في جورجيا، أعلنت السلطات المحلية، مساء أول من أمس الخميس، أن نتائج إعادة الفرز أكدت فوز بايدن بهامش يبلغ نحو 12200 صوت. وسبق لترامب أن هاجم العملية الانتخابية برمّتها في جورجيا، مركزاً في تغريداته على العثور على حوالى ستة آلاف صوت إضافي في منطقتين دواتي غالبية جمهورية. وتم تعداد قسم من هذه الأصوات، لكنه لم يتم تنزيلها في النظام. أما الأصوات المتبقية، فيبدو بحسب السلطات المحلية أنها كانت منسية داخل صندوق. وعلق أحد المندوبين الجمهوريين المكلفين الإشراف على العمليات غابريال ستيرلينغ «هذا يولد بلبلة ونفهم أن يشعر البعض بالقلق» لكن «الخبر السار هو أن إعادة الفرز أدت دورها» بتصحيح هذه الأخطاء. وقال لشبكة فوكس نيوز «نأمل أن يقبل الرئيس ترامب بالنتيجة»، محذراً بأن «التشكيك» في نتيجة الانتخابات «يقوض أسس الديمقراطية».

وكان قاضي المحكمة الجزئية في أتلانتا . جورجيا، ستيفن غريمبرغ، الذي عيّنه ترامب سابقاً، قد رفض طلباً من المحامي المحافظ لين وود لوقف التصديق على فوز بايدن في الولاية. وادّعى مقدمو الدعوى أن مسؤولي الانتخابات في جورجيا غيّروا بشكل غير صحيح طريقة التعامل مع بطاقات اقتراع الغائبين، وهم الناخبون الذين لم يحضروا إلى مراكز الاقتراع وصنوتوا بطرق أخرى، منها عبر البريد أو الإنترنت أو عن طريق وكلاء.

(أسوشييتد برس، رويترز، فرانس برس، قنا، الأناضول)

> مندوب جمهوري في جورجيا: نأمل أن يقبل ترامب بالنتيجة
>
> بايدن: الأميركيون يشهدون عدم مسؤولية لا تُصدّق

رصد

اتفاق كاراباخ: أذربيجان تستعيد إقليم أغدام

استعادت أذربيجان، أمس الجمعة، إقليم أغدام المتاخم لناغورنو كاراباخ، بعد أولى عمليات الانسحاب الثلاث للقوات الأرمينية، وفقاً لاتفاق الثلاثي الموقع بين الدولتين وروسيا في 9 نوفمبر/تشرين الثاني الحالي، الذي أوقف إطلاق النار، وسمح بانتشار قوات سلام روسية. وذكر وزير الدفاع الأذري ذاكر حسنوف، أن "وحدات الجيش دخلت إقليم أغدام"، المنطقة التي سيطر عليها الانفصاليون الأرمن لنحو 30 عاماً. وهي أول منطقة يدخلها الجيش الأذري. وإلى جانب أراض في ناغورنو كاراباخ، خصوصاً شوشة ثاني مدن الإقليم، من المفترض أن تستعيد باكو بموجب اتفاق 9 نوفمبر، الأقاليم الأذرية السبعة التي كانت تشكل الحزام الأمني لـ"جمهورية ارتساخ" المعلنة من جانب واحد من الانفصاليين. وقد سيطرت أذربيجان على أربعة من هذه الأقاليم في الحرب التي دارت بينها وأرمينيا بين 27 سبتمبر/أيلول الماضي و9 نوفمبر بقوة السلاح. ومع تسلّمها أغدام أمس، يبقى أمامها تسلّم إقليم كلبجر في 25 نوفمبر الحالي، ولاتشين في 1 ديسمبر/ كانون الأول المقبل.

وأحرز الجنود الأرمن أول من أمس الخميس، مقرّ قيادتهم قبل مغادرة المنطقة. وفي قرية نور ماراغا (كيزيل كنجرلي بحسب تسميتها الأذرية) في منطقة أغدام، ذبح السكان ماشيتهم وحصدوا ثمارهم وباشروا نقل منازلهم. وفي قرية نور كارميرافين (تسميها أذربيجان باباروند)، كان سكان يقومون بتحميل أثاثهم في مقطورات، وأضرم بعضهم النار في منازلهم. مع العلم أنه في نهاية حرب (1988 - 1994)، حدثت هجرة عكسية إذ فرّ جميع السكان الأذريين من هذه المناطق. وبعد ذلك شجعت أرمينيا مواطنيها على السكن في المنطقة. من جهته، ظهر الرئيس الأذربيجاني إلهام علييف هذا الأسبوع، مرتدياً زياً عسكرياً وترافقه زوجته نائبة رئيس البلاد، في بعض الأماكن الرمزية في الأراضي التي استعادتها أذربيجان.

وفي ظلّ نشر نحو 1960 جندياً روسياً لحفظ السلام، فإن اتفاق 9 نوفمبر، أنعش سلباً على الحياة السياسية في أرمينيا، مع استقالة وزير الدفاع الأرميني ديفيد تونويان، أمس، حسبما ذكرت صحيفة «أرافيو» المحلية. وهو ثاني وزير يستقيل من حكومة نيكول باشينيان، بعد استقالة وزير الخارجية زهراب مناتساكانيان، يوم الاثنين الماضي. ويزداد الضغط على باشينيان، مع اتهام المعارضة له بـ«الخيانة»، مطالبة باستقالته. إلا أن هذه الضغوط على رئيس الوزراء تبدو بلا جدوى حتى الآن، مع اقتصار احتجاجات الشوارع على بضعة آلاف أشخاص. ويعتمد باشينيان، على دعم القوى الأمنية له والجيش، خصوصاً بعد حديثه إثر توقيع الاتفاق، بأن «الجيش طلب منه التوقيع»، إقراراً بضعف القوات الأرمينية. كما يعتمد باشينيان على روسيا، التي ذكر رئيسها فلاديمير بوتين، يوم الثلاثاء الماضي، أنه «إذا تخلت يريفان عن الاتفاق في حال تغيير السلطة في أرمينيا فإن ذلك سيكون بمثابة انتحار لها». وشدّد على أنه «لم يتم الاتفاق على الوضع القانوني لإقليم ناغورنو كاراباخ، والأجيال المقبلة ستحدد وضع الإقليم»، في إشارة إلى تأجيد الهدف من وقف النار، وفقاً لروسيا، وهو «حقن الدماء»، من دون التطرق إلى الحلّ السياسي. ولقي إنهاء الأعمال العدائية ترحيباً واسعاً من قبل المجتمع الدولي. ومع ذلك، دعت فرنسا روسيا إلى إزالة بعض «الغموض» من النص، لا سيما بشأن دور تركيا. وطلبت باريس إشرافاً دولياً لتطبيق وقف إطلاق النار، بعد اتصالين من الرئيس إيمانويل ماكرون، بكل من عليف وباشينيان.

> طلبت فرنسا إشرافاً دولياً على اتفاق ناغورنو كاراباخ

بحرف الأرمن منازلهم قبل مغادرتها (فرانس برس)

في السياق، رأى وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، أن فرنسا والولايات المتحدة تعانيان من «كبرياء مجروح» على خلفية دور موسكو في وقف إطلاق النار بين أرمينيا وأذربيجان. وأضاف في حديث لقناة «روسيا اليوم»، مساء أول من أمس الخميس، أن «باشنطن وباريس أدتا دوراً سياسياً هاماً في تهيئة الظروف اللازمة للتوصل إلى الاتفاق». ولفت إلى أنه «في اتصالاتي مع زملائي الأميركيين والفرنسيين، وكذلك في الاتصالات بين الرئيس إيمانويل ماكرون والرئيس فلاديمير بوتين، تظهر بشكل واضح مشاعر الكبرياء المجروح. وهذا أمر محزن».

وبدا الدور الروسي في ناغورنو كاراباخ متقدماً على «مجموعة مينسك»، وهي المجموعة التي تضمّ بالإضافة إلى روسيا، كلاً من فرنسا والولايات المتحدة وأرمينيا وأذربيجان. وتمّ إنشاؤها في عام 1992، لوقف الحرب بين يريفان وباكو، لكنها فشلت نظرياً في وضع حد للاشتباكات الحدودية المتفرقة، بين عامي 1994 و2020.

(الأناضول، فرانس برس، رويترز)

رصد

تيغراي: تصاعد الضغوط على إثيوبيا لوقف النار

تصاعد الضغوط على الحكومة الإثيوبية لوقف إطلاق النار في إقليم تيغراي، وذلك مع تزايد أعداد اللاجئين إلى السودان

تواصل «الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي» محاولاتها توسيع المعركة إلى خارج الإقليم، عبر قصف ولاية أمهرة المجاورة، فيما تضغط وكالات إغاثة تابعة للأمم المتحدة على السلطات الإثيوبية للتوصل إلى وقف مؤقت لإطلاق النار، وفتح ممرات إنسانية تتيح الوصول إلى المدنيين في تيغراي.

واتهمت قوات تيغراي، أمس الأول، الحكومة بقصف جامعة في ميكيلي عاصمة الإقليم. ولم يصدر رد من الحكومة وإن كان مسؤولوها يقولون إنهم لا يهاجمون إلا أهدافاً عسكرية. وشنّ رئيس الوزراء أبي أحمد حملة عسكرية على منطقة تيغراي في الرابع من نوفمبر/تشرين الثاني الحالي بهدف الإطاحة بالجبهة، التي يتهمها بتحدي حكومته والسعي لزعزعة استقرارها.

ودعت وكالات إغاثة تابعة للأمم المتحدة، بحر دار، عاصمة إقليم أمهرة الإثيوبي المجاور، أمس الجمعة، ما عزّز المخاوف من امتداد النزاع الداخلي إلى أجزاء أخرى من إثيوبيا. وقال مسؤول الاتصالات الإقليمي في أمهرة جيزاشيو مولونيه إنّ الجبهة أطلقت ثلاثة صواريخ لم تسفر عن إصابات أو أضرار، موضحاً أن صاروخين سقطا بالقرب من المطار بينما أصاب الثالث حقل ذرة. وأضاف «اعتقد أنهم كانوا يستهدفون وكالة أمهرة للإعلام والمطار وبرج اتصالات قريبا». وحملت وكالة أمهرة للإعلام، وهي هيئة إذاعة حكومية، «المجلس العسكري غير الشرعي للجبهة الشعبية لتحرير تيغراي» مسؤولية الهجوم. وأرسلت أمهرة، وكالة أمهرة للإعلام والمطار وبرج اتصالات قريبا». وحملت وكالة أمهرة للإعلام، وهي هيئة إذاعة حكومية، «المجلس العسكري غير الشرعي للجبهة الشعبية لتحرير تيغراي» مسؤولية الهجوم. وأرسلت أمهرة، التي تتنازع مواقع حدودية مع تيغراي منذ فترة طويلة، قوات منها دعماً للقوات الاتحادية. وكانت الجبهة أعلنت، أخيراً، أنها شنت هجمات صاروخية على مطارات في منطقة أمهرة وبحر دار وجوندار، وكذلك في إريتريا.

وأمس الجمعة، إلى وقف مؤقت لإطلاق النار في إثيوبيا، وفتح ممرات إنسانية تتيح الوصول إلى المدنيين. وقال المتحدث باسم المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في الأمم المتحدة بابار بالوش، في تصريح في جنيف، «هناك حاجة لوقف مؤقت وفوري لإطلاق النار من أجل السماح بفتح ممرات إنسانية». وتطلب وكالات الإغاثة بالأمم المتحدة 200 مليون دولار لتلبية احتياجات الغذاء والمأوى وغيرها من الاحتياجات الملحة لعدد متزايد من اللاجئين إلى السودان، مشيرة إلى أنها تتوقع وصول عدد اللاجئين الإثيوبيين إلى 200 ألف في غضون ستة أشهر. وقال المسؤول في المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أكسل بيستشوب، في مؤتمر صحافي في جنيف، «وضعنا بالتعاون مع كل الوكالات خطة استجابة تتصور وجود نحو 20 ألف شخص في حين أن لدينا حالياً نحو 31 ألفاً، ومن ثم فالعدد تجاوز كثيراً ذلك الذي تصورناه». وأضاف «الرقم الجديد في الخطط نحو 200 ألف». وأكّد أن الجمعة، إلى وقف مؤقت لإطلاق النار في إثيوبيا، وفتح ممرات إنسانية تتيح الوصول إلى المدنيين. وقال المتحدث باسم المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في أمهرة جيزاشيو مولونيه إنّ الجبهة أطلقت ثلاثة صواريخ لم تسفر عن إصابات أو أضرار، موضحاً أن صاروخين سقطا بالقرب من المطار بينما أصاب الثالث حقل ذرة. وأضاف «اعتقد أنهم كانوا يستهدفون وكالة أمهرة للإعلام والمطار وبرج اتصالات قريبا». وحملت وكالة أمهرة للإعلام، وهي هيئة إذاعة حكومية، «المجلس العسكري غير الشرعي للجبهة الشعبية لتحرير تيغراي» مسؤولية الهجوم. وأرسلت أمهرة، التي تتنازع مواقع حدودية مع تيغراي منذ فترة طويلة، قوات منها دعماً للقوات الاتحادية. وكانت الجبهة أعلنت، أخيراً، أنها شنت هجمات صاروخية على مطارات في منطقة أمهرة وبحر دار وجوندار، وكذلك في إريتريا.

> اطلقت «الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي» صواريخ على امهرة

منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، أمس الجمعة، أن اندلاع النزاع في منطقة تيغراي الإثيوبية جعل نحو 2,3 مليون طفل بحاجة ماسة للمساعدة، وألفا آخرين في خطر في مخيمات اللاجئين. وفر آلاف السكان من القتال والضربات الجوية في تيغراي وعبروا إلى السودان. وقالت المديرة التنفيذية لليونيسف هنريتا فور «داخل منطقة تيغراي أدى فرض قيود على الوصول وانقطاع الاتصالات المستمر إلى جعل ما يقدر بنحو 2,3 مليون طفل بحاجة إلى مساعدة إنسانية وخارج نطاق الوصول». وتقدر الوكالة أن «نحو 12 ألف طفل، بعضهم بدون آباء أو أقارب، من بين أولئك الذين يحتمون في المخيمات ومراكز التسجيل وهم معرضون للخطر». والعديد من المخيمات المؤقتة التي أقيمت في السودان مكتظة ويعاني اللاجئون من ظروف غير صحية، بالإضافة إلى محدودية الحصول على المياه والطعام. وقالت الوكالة التابعة للأمم المتحدة إنها سعت إلى تقديم مساعدة عاجلة ودعم منقذ للحياة للأطفال الذين يعيشون في ظروف «قاسية للغاية» في المخيمات. وحثّت فوراً جميع أطراف النزاع على السماح بوصول المساعدات الإنسانية والامتناع عن استخدام المتفجرات في المناطق المكتظة بالسكان. وتابعت «يجب بذل كل جهد ممكن لإبعاد الأذى عن الأطفال ولضمان حمايتهم من التجنيد والاستغلال في النزاع».

(فرانس برس، رويترز، الأناضول)

قضية

اعلن رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون عن اكبر برنامج استثمار في القوات المسلحة للبلاد منذ نهاية الحرب الباردة، في خطوة لها كثير من الدلالات والأهداف

«أكبر استثمار عسكري»

إعادة رسم دور بريطانيا في زمن بريكست

لندن ـ **العربي الجديد**

في لحظة محورية للبلاد، إذ تكافح بريطانيا في مواجهة فيروس كورونا والركود التاريخي الذي تسبب به، وانعكاسات خروجها من الاتحاد الأوروبي، قرر رئيس الوزراء بوريس جونسون أن «عصر تخفيضات ميزانية الدفاع قد انتهى». وأعلن أول من أمس الخميس عن برنامج استثمار في القوات المسلحة هو الأكبر منذ انتهاء الحرب الباردة، بتخصيص تمويل إضافي في الميزانية الدفاعية بقيمة 16,5 مليار جنيه إسترليني (22 مليار دولار) على مدى السنوات الأربع المقبلة «لحماية المملكة المتحدة في مناخ أمني عالمي محفوف بالمخاطر». وبريطانيا بحاجة بالفعل لتطوير نفسها على مستوى الدفاع بعدما باتت بعيدة جداً عن كونها واحدة من القوى الكبرى عسكرياً، وفق ما يرى مطلعون، لكنّ آخرين حمّلوا الخطوة أبعاداً سياسية، بعدما جاء الإعلان عنها عقب فوز الرئيس الأميركي المنتخب جو بايدن.

«العقود من الزمان، قلّصت حكومة المملكة المتحدة ميزانيتها الدفاعية. إذا استمرينا على هذا النحو، فإننا نجازف بالاستيقاظ لنكتشف أن قواتنا المسلحة قد تراجعت إلى ما دون الحد الأدنى للقدرة على البقاء. لقد قررت أن هذا العصر يجب أن ينتهي وينتهي الآن»، هكذا قال جونسون في كلمة أمام البرلمان أول من أمس الخميس، لتحديد الخطوط العامة لما توصلت إليه أكبر مراجعة للسياسة الخارجية والدفاع منذ ثلاثة عقود. وأشار إلى أنّ الزيادة في الاستثمارات العسكرية البريطانية ستتركّز على «التكنولوجيا المتطورة»، وتشمل القدرات الإلكترونية والفضائية، إضافة إلى معالجة «نقاط الضعف في ترسانتنا الدفاعية». كما أعلن عن إنشاء وكالة جديدة تعنى بالذكاء الاصطناعي وتأسيس قوة إلكترونية وطنية و«قيادة فضائية» ستكون قادرة على إطلاق صاروخها الأول بحلول 2022. وسيتم إنفاق ستة مليارات جنيه إسترليني على الأبحاث العسكرية والتطوير، بما في ذلك تحديث أنظمة الحرب الجوية. وقال جونسون إن الدعم المالي «سيرسّخ مكانة المملكة المتحدة باعتبارها الدولة الأكثر إنفاقاً على الدفاع في أوروبا والثانية في حلف شمال الأطلسي».

وتأتي الخطوة على الرغم من أن الاقتصاد البريطاني يعاني جراء أزمة فيروس كورونا، التي أنفقت الحكومة على إثرها مبالغ غير مسبوقة لدعم الأفراد والأعمال التجارية. لكن جونسون قال: «اتخذت هذا القرار في خضمّ أزمة الجائحة لأنّ الدفاع عن الوطن يجب أن يأتي أولاً». وأضاف «الوضع الدولي محفوف بالمخاطر والتنافس حادّ أكثر من أي وقت مضى منذ الحرب الباردة، وعلى بريطانيا أن تكون وفية لتاريخها وأن تقف إلى جانب حلفائها».

وبعدما خرجت من الاتحاد الأوروبي بشكل رسمي في يناير/ كانون الثاني الماضي، تنهي بريطانيا المرحلة الانتقالية في نهاية العام لتبدأ حقبة جديدة في العلاقات والتجارة الدولية. ولهذا تأثيراته بالتأكيد، وتسعى الحكومة البريطانية إلى تحديد معالم دورها على المسرح العالمي، بعد خروج البلاد من الاتحاد الأوروبي.

وفي مارس/ آذار الماضي، قال تقرير صادر عن معهد وارسو للأبحاث (مركز أبحاث جيوسياسي مقره بولندا)، إنّ صناعة الدفاع في المملكة المتحدة ستشعر بآثار الخروج من الاتحاد الأوروبي أكثر من الآخرين، وأنّ الخروج الصعب قد يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وتأخير المشاريع في المملكة المتحدة. ويبدو أنّ هذا ما حاول جونسون تداركه بتنشيط الصناعات العسكرية البريطانية. وكان من المثير للاهتمام أن وزير الخزانة البريطاني، ريشي سوناك، غرّد عن الاستثمار الجديد وكانت نقطته الأولى حول خلق فرص العمل وإحياء بناء السفن في المملكة المتحدة.

كذلك رُكبت مجموعة «ADS» البريطانية، وهي مجموعة ضغط صناعية رئيسية، بخطوة جونسون، وقالت، بحسب ما نقل موقع «ديفنس نيوز»، إنّ «هذا الاستثمار سيعزز أمننا القومي، ويساعد المملكة المتحدة على مواجهة التهديدات الجديدة والمتطورة بسرعة من خلال تطوير معدات مبتكرة عالمية المستوى، ودعم انتعاشنا الاقتصادي». وفي تقرير بموقع «سيتي آي أم»، رأى إيليوت ويلسون، أن «جونسون محقّ تماماً في تحديد الدفاع عن المملكة المتحدة على أنه الواجب الأول للدولة، وصحيح أيضاً أن القوات المسلحة، كما كانت منذ عقود، تعاني من نقص شديد في التمويل». وأضاف «من الشائع في عالم خبراء الدفاع ملاحظة أننا لن نتمكن الآن من إعادة إطلاق عملية تحرير جزر فوكلاند (المتنازع عليها بين الأرجنتين وبريطانيا) في عام 1982. في الحقيقة، سنكافح من أجل تكرار تجربة العراق أو أفغانستان. لذا فإن هذه الزيادة الكبيرة في الإنفاق هي موضع ترحيب».

في الأثناء، سلّطت صحيفة «الغارديان» الضوء على مخاوف أخرى بشأن هذا التمويل الدفاعي الجديد، متحدثة عما قالت إنه ماضٍ قريب غير مستقر عندما يتعلق الأمر بمشاريع الإنفاق الدفاعي. فقد أشارت مثلاً إلى أن سوء إدارة وزارة الدفاع لبرنامج الأسلحة النووية في البلاد أدى إلى ارتفاع التكاليف بمقدار 1,35 مليار جنيه إسترليني، وفقاً لتقرير صادر عن هيئة مراقبة الإنفاق الحكومية في وقت سابق من هذا العام.

في الأثناء، ذهبت صحيفة «بوليتيكو» الأميركية نحو تسييس الخطوة. وقالت «للمرة الثانية خلال أسبوع، أصدر جونسون إعلاناً سياسياً رئيسياً يأمل أن يكون له صدى قوي في أجندة جو بايدن. يوم الأربعاء، كانت خطة المملكة المتحدة المكونة من 10 نقاط لمساعدة البلاد على تحقيق صافي انبعاثات كربونية صفرية بحلول عام 2050. والخميس، أكبر زيادة في الإنفاق الدفاعي منذ الحرب الباردة، مما يضمن زيادة الميزانية بمقدار 6,5 مليارات جنيه إسترليني من حيث القيمة الحقيقية بحلول عام 2024 عن الخطط الحالية، تصل إلى 2,2 في المائة من إجمالي الناتج المحلي؛ بشكل مريح وأعلى من هدف حلف الأطلسي البالغ 2 في المائة». وفي السياق، قال دوغلاس لوت، السفير السابق لدى حلف الأطلسي في عهد باراك أوباما، لـ«بوليتيكو» إن بايدن يريد أن يرى المملكة المتحدة تحافظ على مكانتها كواحدة من 10 أعضاء في التحالف تصل إلى هدف 2 في المائة، بينما تساعد أيضاً في إعادة تعريف الأمن والتحديات الجديدة مثل الإنترنت. وضع بايدن أيضاً تنشيط الديمقراطية والدفاع عنها في صميم خطاب سياسته الخارجية». وقالت الصحيفة إنّ «إعلان جونسون الخميس جاء بمثابة علامة فارقة في كل تلك الاتجاهات». وأشارت الصحيفة إلى أنّ «الاستراتيجية العامة لجونسون كانت قيد التحضير قبل فترة، والكثير من بنودها كان سيعلن عنه بغض النظر عن الفائز في الانتخابات الأميركية، لكن القرار النهائي بالذهاب لزيادة الإنفاق على الدفاع لمدة أربع سنوات، لم يتخذ إلا في الأيام الأخيرة. ومن المرجح أنها إشارات واضحة إلى بايدن حول اتجاه المملكة المتحدة».

اعلن جونسون ان عصر تخفيضات ميزانية الدفاع قد انتهى (جيف ميتشل/ Getty)

شرق غرب

إيران تنفي تواصلها مع بايدن

نفت الخارجية الإيرانية، أمس الجمعة، صحة تقارير أميركية عن تواصلها مع فريق الرئيس الأميركي المنتخب جو بايدن بشأن الاتفاق النووي. وتعليقاً على تقرير لصحيفة «نيويورك تايمز»، حول تواصل نائب وزير الخارجية الإيراني، عباس عراقجي مع فريق بايدن، اتهم المتحدث باسم الخارجية الإيرانية، سعيد خطيب زادة في بيان، الصحيفة بـ«تلفيق أنباء صفراء»، وفي سياق آخر، ندد طهران بالبيان الصادر عن الترويكا الأوروبية (فرنسا وبريطانيا وألمانيا) الذي انتقد مواصلتها انتهاك الاتفاق النووي.

(العربي الجديد)

واشنطن تعين سفيراً يدعم غوايدو

أعلن السفير الأميركي الجديد في فنزويلا، جيمس ستوري، مساء أول من أمس الخميس، دعمه لزعيم المعارضة الفنزويلية خوان غوايدو، مبدداً الآمال بإمكانية حدوث تغيير في موقف إدارة الرئيس الخاسر في الانتخابات الأميركية دونالد ترامب تجاه كاراكاس. وأكد ستوري في بث مباشر على «فيسبوك»، أنه «سنواصل الضغط وسندعم القوات الديمقراطية والمجتمع المدني في فنزويلا».

(الأناضول)

السفير الكندي يزور معتقلين في الصين

زار السفير الكندي لدى الصين دومينيك بارتون (الصورة)، اثنين من الكنديين المحتجزين منذ ما يقرب من عامين، وسط نزاع حول اعتقال مديرة تنفيذية لشركة «هواوي». وكشفت السفارة الكندية أمس الجمعة، أن بارتون التقى الدبلوماسي السابق مايكل كوفريغ أول من أمس الخميس ورجل الأعمال مايكل سبافور في 10 نوفمبر/ تشرين الثاني، المحتجزين منذ ديسمبر/ كانون الأول 2018، بعد أيام فقط من احتجاز كندا للمديرة التنفيذية لشركة «هواوي» مينغ وانزهو، وهي أيضاً ابنة مؤسس الشركة رين زينغي في.

(أسوشييتد برس)

روسيا: 13 عاماً لمواطن متهم بالعمالة لأميركا

ذكرت وكالات الأنباء الروسية، أمس الجمعة، أن محكمة في مدينة بريانسك، شمال غرب موسكو، أصدرت حكماً بالسجن 13 عاماً على المواطن الروسي يوري إستشينكو بتهمة خيانة الدولة. وأضافت أن إستشينكو حاول نقل معلومات سرية عن الأسطول الشمالي الروسي إلى وكالة المخابرات المركزية الأميركية (سي. آي إيه).

(رويترز)

ترسيم الحدود: لبنان ينفي الادّعاءات الإسرائيلية

نفت الرئاسة اللبنانية، أمس الجمعة، ادّعاءات إسرائيلية حول تبديل بيروت مواقفها في ملف الحدود البحرية أكثر من مرة، مشدّدة في بيان على أن «موقف لبنان ثابت في ما يخص مفاوضات ترسيم الحدود البحرية، وفقاً لتوجيهات الرئيس ميشال عون (الصورة) للوفد المفاوض». جاء ذلك تعليقاً على تصريحات لوزير الطاقة الإسرائيلي يوفال شتاينتس، قال فيها إن «لبنان بدل مواقفه بموضوع الحدود البحرية 7 مرات».

(الأناضول)

المدن المدمرة تدفع الثمن

العراق: صراعات التمثيل السياسي

تدفع المدن العراقية المدمرة ثمن الصراعات السياسية بين القوى السياسية الفاعلة فيها، ومحاولات كل طرف احتكار أو تصدّر التمثيل

بغداد ـ **عادل النواب**

انعكس الصراع السياسي على احتكار تمثيل المدن المدمرة شمال وغربي البلاد على واقع تلك المدن التي لا تزال تختنق بأكثر من 10 ملفات إنسانية، وتنتظر من الكتل، التي تمثلها، تحريكها في البرلمان وأروقة الحكومة ببغداد.

ويؤكد سياسيون أن الصراع المحتدم على نيل صفة «ممثل المكون العربي السني» التي يتنافس عليها معسكرا «تحالف القوى» و«الجبهة العراقية»، أدى إلى ركن تلك الملفات ووقف المطالبات بكثير من مستحقات هذه المناطق، سعياً من كلّ من المعسكرين لعدم خسارة الكتل الأخرى، أو للحصول على دعمها في معركته ضد الآخر، وهو ما ينفيه، في الوقت ذاته، ممثلون عن المعسكرين بطبيعة الحال.

ومع بدء جمع تواقيع لإقالة رئيس البرلمان محمد الحلبوسي، الأسبوع الماضي، عمد الأخير إلى فتح دفاتر الدورات البرلمانية السابقة، والتلويح بملفات فساد ضد خصومه من الكتل الأخرى. كما عقد الخصمان اجتماعات مع كتل وأحزاب من المكونين الشيعي والكردي للحصول على الدعم. وجراء هذه التطورات تكون ملفات المختطفين والمغيبين قسرياً وتعويض ضحايا الإرهاب والأخطاء العسكرية، والنازحين واللاجئين، وتأهيل المدارس والمستشفيات المدمرة، والمطالبات السابقة بإخراج الجماعات المسلحة من المدن وترك الملف الأمني للقوات النظامية، بحكم المؤجلة أو الخاضعة للمساومة السياسية. وقد زاد هذا الأمر من نقمة الشعب في مدن شمال وغربي العراق، فضلاً عن بغداد، على ممثليه في البرلمان.

وفي أكتوبر/تشرين الأول الماضي، تم الإعلان عن ولادة «الجبهة العراقية»، التي ضمّت نواباً عن خمس قوى، هي «المشروع العربي» بزعامة خميس الخنجر، و«جبهة الإنقاذ والتنمية» برئاسة أسامة النجيفي، و«الجماهير الوطنية» بزعامة أحمد عبد الله الجبوري، و«الحزب الإسلامي العراقي»، و«الكتلة العراقية المستقلة». وهذا الأمر كان بمثابة نهاية مرحلة الحرب الباردة بين القوى السياسية العربية السنية المتصارعة على النفوذ، والانتقال للمواجهة المباشرة مع الحلبوسي، الذي يتحالف معه نواب «تحالف القوى العراقية»، ويتألف من أحزاب وقوى مختلفة تمثل الأنبار ونينوى وبغداد وكركوك وديالى، ومناطق أخرى أبرزها «حزب الحل» بزعامة جمال الكربولي.

وتطالب اليوم القوى المنضوية في «الجبهة العراقية» بإقالة الحلبوسي. وحصلت وفقاً للتسريبات على تأييد عدة قوى شيعية، قسم منها مرتبط بإيران، مثل «دولة القانون» بزعامة نوري المالكي، في الوقت الذي يتحرك فيه الحلبوسي، لكسب قوى أخرى، أبرزها الكردية، لإجهاض المحاولة. واعتبر السياسي عن محافظة صلاح الدين ناجح الميزان أن «هذا الصراع تسبب بتعطيل ملفات ومستحقات ومطالب ينتظرها الناس في المناطق الشمالية والغربية». واتهم القوى السياسية في هذه المناطق بأنها «تعمل حالياً على تقديم تنازلات في مختلف القضايا والاستحقاقات للقوى السياسية الأخرى المتنفذة في البرلمان، حتى تقنعها بإقالة الحلبوسي، فيما تعمل القوى الداعمة له على منع الإقالة، عبر تقديم تنازلات للقوى نفسها. هذا الصراع ضيع حقوق الناس وتنفيذ ما يريده الناس في المدن المحررة». وتحدث الخبير بالشأن السياسي العراقي أحمد الشريفي عن «تقديم الكتل المتصارعة تنازلات في عدة قضايا، للقوى السياسية الشيعية والكردية، لكسب التأييد والدعم. فهناك جهة تريد إقالة رئيس البرلمان وأخرى تريد بقاءه. وكل جهة تسعى إلى تحقيق ما تريده عبر القوى السياسية الأخرى».

> تأجيل النظر بقضايا عدة بينها ملفات المختطفين والنازحين

لكن القيادي في «الجبهة العراقية» أثيل النجيفي، رد بالقول إنه «ليس المهم المطالبة اليومية بالمستحقات التي يريدها الناس، بل تحقيق تلك المطالب على أرض الواقع». وأضاف، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «أبرز الأسباب التي دعت للتحرك نحو إقالة رئيس البرلمان محمد الحلبوسي هو أنه ضحى بهذه المطالب مقابل المناصب». لكن القيادي في تحالف «القوى العراقية»، علي العيساوي، الداعم لرئيس البرلمان، قال، لـ«العربي الجديد»، إنه «لا تنازل عن مستحقات الناس، لكن الحكومة لغاية اللحظة لم تلتزم بما وعدت به». وأضاف: «تحالف القوى العراقية يؤكد، في كل اجتماع ولقاء، تحقيق مطالب سكان المدن المدمرة، والضغط على الحكومة للوصول إلى هذا الأمر». واعتبر أن الخلاف الحالي «عبارة عن وجهات نظر مختلفة وهذا أمر صحي. وهي موجودة في كل المكونات». وخلص إلى القول «إن الجهود مستمرة لتصفير الخلاف وتوحيد المواقف».

لوّح الحلبوسي بملفات فساد ضد خصومه (جيم واطسون/فرانس برس)

الحدث

عشرات القتلى بصدامات أوغندا

ارتفع عدد قتلى الاحتجاجات في أوغندا، والتي اندلعت رفضاً لاعتقال المرشح للرئاسة والمغني الشعبي بوبي واين قبل أن يتم إطلاق سراحه أمس الجمعة، إلى 37 شخصاً، ما يعزز المخاوف من المسار الذي ستسلكه البلاد على بعد أقلّ من شهرين على موعد الانتخابات الرئاسية في أوغندا، المقررة في 14 يناير/كانون الثاني المقبل. وبعد ثلاثة أيام دموية سقط فيها 37 قتيلاً على الأقلّ، أخلت السلطات أمس سبيل المرشح الرئاسي بكفالة، إثر توقيفه يوم الأربعاء الماضي. وأفاد المتحدث باسم القضاء سولومون مويتا، أن المحكمة وجهت لواين اتهامات «بالقيام بعمل يحتمل أن ينشر أمراضاً معدية، مخالفاً لقانون العقوبات وقواعد الصحة العامة بشأن كورونا». لكنه أشار إلى أنّ المحكمة قررت إخلاء سبيله بكفالة مالية. وألقي القبض على واين، واسمه الحقيقي روبرت كياغولاني، في حملة انتخابية في شرق أوغندا للانتخابات الرئاسية المقررة في 14 يناير المقبل، لأنه نظّم تجمعات حاشدة مخالفاً القيود التي فرضتها الحكومة للحد من انتشار فيروس كورونا. وقال واين (38 عاماً): «دعوا (الرئيس يوري) موسيفيني يعرف أننا لسنا عبيداً ولن نقبل أن نكون عبيداً. سنكون أحراراً». ولم يكن اعتقاله هو الأول من نوعه، إذ سبق أن اعتُقل مرات عدة في السنوات الماضية وآخرها في 3 نوفمبر/تشرين الثاني الحالي بعد تقديمه ترشيحه للانتخابات الرئاسية. وتُحظّر السلطات حفلاته الموسيقية بانتظام، وتفرّق تجمعاته الانتخابية بالغاز المسيل للدموع. وقبل إخلاء سبيله، نصب مجموعة من أنصاره اعتصاماً خارج سجن نالوفينيا في شرق أوغندا حيث كان محتجزاً. والاضطرابات هي الأسوأ من نوعها في البلاد منذ عقد من الزمن، ومن المتوقع حدوث المزيد منها قبل الانتخابات. في غضون ذلك، أفاد مدير الصحة في الشرطة الأوغندية موسى بياروهانغا، أنه تمّ توثيق وجود 37 جثة على الأقلّ «على صلة بالاحتجاجات التي بدأت الاربعاء». وكان المتحدث باسم الشرطة فريد إينانغا، قد ذكر في مؤتمر صحافي في العاصمة كمبالا، أنه تم اعتقال 577 شخصاً في الاضطرابات. وأضاف أن المحتجين المعتقلين تورطوا في عنف شمل استهداف أفراد من الجمهور لا يؤيدون حزب «منتدى الوحدة الوطنية» الذي يتزعمه واين. واعتبر أن «ما رأيناه في الأيام القليلة الماضية هو عنف وتخريب ونهب وتخويف وتهديدات، وجرائم ارتُكبت ضد أشخاص ليسوا موالين لحزب منتدى الوحدة الوطنية. هذا الشيء لا يمكننا التهاون معه».

ونشرت السلطات قوات الجيش في العاصمة والمناطق المجاورة لمساعدة الشرطة في تفريق المحتجين. واستخدمت الشرطة الرصاص الحي وقنابل الغاز المسيل للدموع ومدافع المياه في محاولة لإنهاء الاحتجاجات. وتواصل دوي الانفجارات مساء الخميس في كمبالا. وقال أحد الشهود أنه شاهد أشخاصاً يقومون بنهب ممتلكات سائقي سيارات في مناطق من العاصمة، قبل أن تتدخل الشرطة بإطلاق النار. وقال سكان من العاصمة إن هواتفهم المحمولة وأموالهم وحقائبهم سُرقت، بعد أن أوقفهم ملثمون طالبوا بالمال عند حواجز الطرق، بدعوى دفع أتعاب محامين لبوبي واين.

وسبق أن حذّر وزير الأمن الجنرال إيلي توموين المتظاهرين، أول من أمس الخميس، بالقول، إنه سيتم التعامل معهم بالقوة إذا استمروا بتظاهراتهم. وأضاف أن «هذه كانت خطوة متعمدة ومخططة مسبقاً لإحداث الفوضى لأن لدينا أدلة. لكنني أريد أن أحذر أولئك الذين يحرضون على العنف بأنهم سيجنون ما يزرعونه». واعتقلت السلطات أيضاً المرشح المعارض للبرلمان محمد سيغيرينيا، بعد نشره رسالة صوتية يقول فيها إن واين انهار ليلاً في معتقله، ومن المقرر نقله جواً إلى خارج البلاد للعلاج. وقام مرشحان آخران للرئاسة، هما هنري توموكوندي وغريغوري موغيشا مونتو، بإلغاء مهرجاناتهما الانتخابية حتى تنظر الهيئة الانتخابية الأوغندية بما يصفاه بوحشية الشرطة ضد مرشحي المعارضة.

(فرانس برس، أسوشييتد برس، رويترز)

> تشدّد موسيفيني

يستعد الرئيس الأوغندي يوري موسيفيني، لتوجيه خطاب إلى المواطنين، غداً الأحد، وفقاً لما أفاد متحدث باسمه أمس. ومن المتوقع ألا يخرج الخطاب عن جوهر تصريحاته، التي أدلى بها يوم الخميس الماضي، في تجمّع انتخابي، والتي قال فيها إن المحتجين «دخلوا ساحة قتال يعرفونها جيداً جداً. بعض هذه الجماعات يتم استغلاله من جهات خارجية لا تحب الاستقرار». ويقود موسيفيني أوغندا منذ عام 1986.

واين رافعاً قبضته بعد إخلاء سبيله أمس (فرانس برس)

رصد

رفض ماكرون التفاوض مع المتشددين في الساحل الأفريقي (Getty)

ماكرون يهاجم تركيا وروسيا

شنّ الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون هجوماً على روسيا وتركيا، واتهمهما باتباع «استراتيجية» تهدف إلى تأجيج مشاعر معادية لفرنسا في أفريقيا من خلال استغلال «نقمة ما بعد حقبة الاستعمار». وشدد على رفض باريس لأي مفاوضات مع المتشددين في منطقة الساحل الأفريقي، وهي مسألة تجري مناقشتها في المنطقة، لا سيما في مالي.

وقال ماكرون، في مقابلة نشرتها مجلة «جون أفريك» أمس الجمعة، «هناك استراتيجية يتم اتباعها، ينفذها أحياناً قادة أفارقة، لكن بشكل أساسي قوى أجنبية، مثل روسيا وتركيا، تلعب على وتر نقمة ما بعد حقبة الاستعمار». وأضاف «يجب ألا نكون سذجاً: العديد من الذين يرفعون أصواتهم ويصورون مقاطع فيديو، والحاضرون على وسائل الإعلام الفرنكوفونية، يرتشون من روسيا أو تركيا».

وشدد ماكرون على ما سماها «العلاقة المنصفة والشراكة الحقيقية» التي تسعى فرنسا لإقامتها مع القارة الأفريقية منذ وصوله إلى السلطة في 2017، من خلال رفع «المحرمات» على صعيد «الذاكرة والاقتصاد والثقافة والمشاريع». وذكر في هذا السياق إعادة تحف من التراث الأفريقي إلى بنين ومدغشقر، ووقف التعامل بالفرنك الأفريقي. وقال «أعتقد أن العلاقة بين فرنسا وأفريقيا يجب أن تكون قصة حب»، مضيفاً «يجب ألا نكون أسرى ماضينا».

وشدد ماكرون على المعارضة الكاملة لفرنسا، التي تملك حضوراً عسكرياً في الساحل، لأي مفاوضات مع المتشددين وهي مسألة تجري مناقشتها في المنطقة لا سيما في مالي. وقال «مع الإرهابيين، لا نتناقش، نقاتل». وأضاف «يجب الانضمام إلى خريطة الطريق الواضحة التي هي اتفاقات الجزائر»، في إشارة إلى اتفاق السلام الذي تم التوصل إليه في 2015 بين الحكومة المالية ومجموعات مسلحة موالية لباماكو والمتمردين الطوارق السابقين في شمال مالي. وتابع «تنص (خريطة الطريق) على حوار بين مختلف المجموعات السياسية والمطالبة بالحكم الذاتي. لكن ذلك لا يعني أنه يجب التحاور مع مجموعات إرهابية تواصل قتل المدنيين والعسكريين، ومن بينهم عسكريونا».

ولا يشمل الاتفاق الذي ذكره ماكرون مجموعات مرتبطة بتنظيمي «القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي» و«داعش» الذي يكثف هجماته موديا بحياة المئات. وكان رئيس الوزراء الانتقالي في مالي مختار أوان قال، خلال زيارة وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان إلى باماكو في 26 أكتوبر/تشرين الأول الماضي، إن «الحوار الوطني الشامل» الذي عقد أواخر 2019، أشار «بوضوح شديد إلى ضرورة عرض التحاور على الجماعات المسلحة». وقال ماكرون «ألحظ ببساطة أن السلطات الانتقالية كررت إرادتها في مكافحة فعالة للإرهاب». وكشف أنه «خلال الأشهر المقبلة ستتخذ قرارات في إطار إدخال تعديلات على برخان» وهي القوة الفرنسية في الساحل التي تضم 5 آلاف عسكري. وقال «أنا بحاجة لتكرار واضح لرغبة شركائنا ببقاء فرنسا إلى جانبهم»، بعدما كان طلب التزاماً في هذا الصدد من نظرائه خلال قمة دول الساحل الخمس، وهي موريتانيا، ومالي، وبوركينا فاسو، والنيجر، وتشاد، في بو بجنوب غرب فرنسا في يناير الماضي.

(فرانس برس)